

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
: العلوم الاقتصادية
:

الموضوع:

أثر الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني سبل الوقاية والعلاج دراسة حالة الجزائر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصادي نقدي وبنكي

_____ :

- بن يوسف ن

_____ :

- عبيد يوسف

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
رصاص	استاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	رئيسا
وة	استاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
حجاب عيسى	استاذ محاضر	جامعة محمد بوضياف المسيلة	

إهداء:

إلى كامل أفراد العائلة كبيرا وصغيرا

إلى كافة الأصدقاء والأحباب، إلى زملاء العمل وحدة الحماية المدنية عين

أزال

إلى كل من ساندني وشجعني على إتمام هذا العمل المتواضع

شكر

الحمد والشكر لله رب العالمين أولا وأخيرا على نعمة الإيمان ونعمة العلم
لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتقدم بأخلص عبارات الشكر والامتنان إلى
الأستاذة المشرفة** بن يوسف نوة** على حسن معاملتها والمعلومات والنصائح
التي أفادتني بها

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة إطارات وعمال قسم العلوم الاقتصادية
بجامعة المسيلة على المجهودات المبذولة ونشاطهم الدائم
كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة على قراءة ومناقشة هذا العمل المتواضع

– فهرس المحتويات

01.....مقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد الاقتصادي

06.....تمهيد للفصل

07.....المبحث الأول: مفهوم الفساد الاقتصادي

07.....المطلب الأول: تعريف الفساد الاقتصادي

10.....المطلب الثاني: أسباب الفساد الاقتصادي

12.....المطلب الثالث: أشكال الفساد

16.....المبحث الثاني: مظاهر ومؤشرات قياس الفساد الاقتصادي

16.....المطلب الأول: مظاهر الفساد

18.....المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفساد

22.....المبحث الثالث: آثار الفساد الاقتصادي وإستراتيجية مكافحته

22.....المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للفساد

24.....المطلب الثاني: إستراتيجية مكافحة الفساد

30.....المبحث الرابع: الفساد الاقتصادي في القطاع المصرفي

30.....المطلب الأول: أسباب الفساد في القطاع المصرفي

31.....المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للفساد في القطاع المصرفي

33.....خلاصة الفصل

الفصل الثاني: أثر الفساد الاقتصادي على اقتصاد الجزائر وإستراتيجيات مكافحته

35.....تمهيد الفصل

36.....المبحث الأول: الفساد الاقتصادي في الجزائر التطور التاريخي والعوامل المؤثرة فيه

36.....المطلب الأول: التطور التاريخي للفساد الاقتصادي في الجزائر (1962 إلى يومنا هذا)

39.....المطلب الثاني: أسباب انتشار الفساد في الجزائر

41.....المطلب الثالث: مظاهر الفساد في الجزائر

44.....المبحث الثاني: مؤشرات قياس الفساد في الجزائر وآثاره

44.....المطلب الأول: مؤشرات قياس الفساد في الجزائر

47.....	المطلب الثاني: الأثار الاقتصادية للفساد في الجزائر.....
50.....	المبحث الثالث: إستراتيجيه مكافحة الفساد في الجزائر والحلول المتاحة.....
50.....	المطلب الأول: الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في الجزائر.....
54.....	المطلب الثاني: جهود الجزائر لمكافحة الفساد.....
57.....	خلاصة الفصل.....
59.....	الخاتمة العامة.....
62.....	قائمة المراجع.....

الملاحق

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
15	أنواع الفساد وخصائصه	01
17	عدد الشركات التي أشهرت إفلاسها بسبب التنافس في دفع الرشاوي 2001-2002	02
20	القضايا التي تناولتها تقارير الفساد العالمي	03
21	مقارنة بين مؤشرات منظمة الشفافية الدولية	04
45	ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة الممتدة (2003-2016)	05
47	ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2015-2017)	06
48	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2015)	07
52	أوجه الاختلاف بين الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها.	08

المقدمة العامة

يعتبر الفساد الاقتصادي من أبرز القضايا التي تواجه الاقتصاديات العالمية واقتصاديات البلدان النامية، وإن اختلف حجمه وآثاره تبعاً لاختلاف التركيبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فإن الفساد الاقتصادي يقر بوجوده في كل زمان ومكان شأنه شأن كل أنواع الفساد الأخرى، إلا أنه اتسع نطاقه في السنوات الأخيرة وبصفة خاصة في الدول النامية فقد تفشيت هذه الظاهرة حتى صارت تضرب كل فرص الاستثمار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول.

ومع تغلغل الفساد الاقتصادي واتساع نطاقه في البلدان النامية فقد تعددت أشكاله، وأصبح من الصعب حصر هذه الأشكال بشكل كامل ودقيق، نظراً لأنه يختلف باختلاف الجهة التي تمارسه أو المصلحة التي يسعى لتحقيقها فقد يمارسه فرد أو جماعة، أو مؤسسة خاصة أو عامة، وقد يكون الهدف منه تحقيق منفعة مادية أو مكسب سياسي أو اجتماعي، كما يحدث أثار سلبية كثيرة على كافة الجوانب الاقتصادية لأي بلد، سواء كان على المستوى الكلي أو الجزئي، إضافة إلى أثاره السلبية على كل من الاستثمار والنمو الاقتصادي والإنفاق العام، والقطاع الضريبي، وسوق الصرف الأجنبي، وسوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وكذلك على البنوك وقيمة العملة الوطنية وقدرة الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغيرها من الآثار السلبية الأخرى على الاقتصاد الوطني.

ولما كان للفساد الاقتصادي هذه الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني، فقد سعت العديد من الدول تحت ضغط الانتفاضات الشعبية إلى شن حملات واسعة ضد قضايا الفساد الاقتصادي، وسعى رجال الفكر الاقتصادي لوضع الحلول اللازمة لمكافحة هذا الفساد، وتعددت الاجتهادات من جانب الباحثين ولوضع آليات واستراتيجيات للحد من ظاهرة الفساد الاقتصادي، إضافة إلى المنظمات الدولية مثل البنك الدولي، وكالة الولايات المتحدة للإئتماء الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والتي بادرت إلى تنظيم الندوات الدورية والبرامج التي تهتم بموضوع الفساد الاقتصادي ومكافحته.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع وخطورته في نفس الوقت، فقد أردت في هذا الموضوع الكشف عن ظاهرة الفساد الاقتصادي دراسة حالة الجزائر التي عرفت كغيرها من البلدان العربية ظاهرة انتشار الفساد الاقتصادي في العديد من المجالات، والذي برز هذا الأخير بصفة واضحة في سنوات التسعينات، خلال المرحلة الانتقالية، وعرف استفحالا كبيرا في الآونة الأخيرة وهذا ما أثبتته الأبحاث والفضائح المالية التي تهدد المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث على النحو التالي: "ما هي انعكاسات الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني وعلى الاقتصاد الجزائري بوجه الخصوص".

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن الاستعانة ببعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الفساد وما هي أسبابه؟
- ما هي العوامل المفسرة لانتشار الفساد الاقتصادي في الجزائر؟
- ماهي أهم سبل مجابهة ظاهرة الفساد في الاقتصاد الجزائري؟

فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- الفساد ظاهرة ذات تغير مرن تجاه عوامل عدة سياسية، اقتصادية واجتماعية.
- هناك عدة أنواع لظاهرة الفساد، فساد مالي، فساد إداري ... إلخ.
- توفر الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة على مناخ يساعد على انتشار الفساد بصفة كبيرة.

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من كونه من مواضيع الساعة، وبالتالي يتوقع أن تقدم هذه الدراسة بعض الرؤى والمعلومات الإضافية لكل المهتمين بدراسة ظاهرة الفساد وآثاره الاقتصادية وخاصة مؤسسات مكافحة الفساد بكافة صوره من خلال العمل على سن القوانين والتشريعات الملائمة للحد من هذه الظاهرة.

أسباب اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتني لاختيار الموضوع ما يلي:

- قابلية الموضوع للدراسة والبحث.
- تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي وانتشارها على نطاق واسع وبلوغه أرقام قياسية، حسب تقارير سنوية التي تعدها منظمة الشفافية الدولية.
- الميول لمعرفة أسباب هذه الظاهرة وكذا أساليب علاجها.
- القناعة بضرورة التصدي والوقوف لظاهرة الفساد الاقتصادي، وتظافر جميع الجهود لمكافحته والحد منه.
- إعطاء نظرة على خطورة هذه الظاهرة، ومحاولة تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري.
- يعتبر الفساد من مواضيع الساعة خاصة الاقتصاد الجزائري.

أهداف البحث:

يهدف البحث للوقوف على النقاط التالية:

- التطرق إلى الإطار المفاهيمي لظاهرة الفساد الاقتصادي وتوضيح الأسباب والدوافع الجوهرية التي دفعت إلى انتشاره بصور عالية، لدرجة أنها لا تميز بين دولة متقدمة أو نامية.
- تبيان حجم آثاره الاقتصادية ومدى خطورته على التنمية الاقتصادية.
- الوقوف على دور الأجهزة المتخصصة في مكافحة الفساد بصفة عامة.
- عرض بعض التجارب الدولية لمكافحة الفساد الاقتصادي ومحاولة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري والاستفادة منها.

المنهج المتبع والأدوات المستعملة:

تم اعتماد مناهج علمية لما تقتضيه طبيعة البحث، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي في الفصل الأول وذلك بجمع المعلومات المتعلقة بالفساد الاقتصادي من حيث مفهومه وأسبابه وكذا الآثار الناتجة عنه ... إلخ أما في الجانب التطبيقي تم الاستعانة بالمنهج التحليلي وذلك لتحليل معطيات مؤشرات الفساد وجداول وتقارير خاصة بحالة الجزائر من أجل الحصول على إحصائيات ذات صلة بالموضوع.

الدراسات السابقة:

هناك الكثير من الدراسات العلمية التي تناولت الفساد الاقتصادي من مختلف جوانبه ومن بين هذه الدراسات التي لها علاقة بالموضوع نجد:

1. دراسة بعنوان: "الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته" للدكتور نزيه عبد المقصود محمد مبروك، حيث قدمت هذه الدراسة مفاهيم حول الفساد الاقتصادي وكذا أشكاله وتحليل للأسباب المؤدية إلى انتشاره وإعطاء جملة من آليات مكافحته ووسائل لعلاج هذه الظاهرة، حيث تم التوصل إلى أن الفساد الاقتصادي هو المعوق الرئيسي لعجلة التنمية الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو دول العالم الثالث، وأن علاج هذه الظاهرة يتطلب إصلاحات سياسية وإدارية وهذه الدراسة تتشابه مع موضوع دراستنا.
2. قام الدكتور أحمد مصطفى محمد معبد بدراسة حول "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري 2012" حيث تناول جانباً من جوانب الآثار الاقتصادية لهذه الظاهرة مع الإشارة لموقف الإسلام من تلك الظاهرة والمتمثل في محاربة الفساد بكل أبعاده وأنواعه لتحقيق المصالح، فكان هناك تشابه مع موضوع دراستنا، الفساد الاقتصادي، لكن تختلف الدراسة في تركيزها على أسباب الفساد وآثاره الاقتصادية وطرق علاجه من خلال موقف الشريعة الإسلامية ودراستنا ستتطرق للفساد من جانبه الاقتصادي وليس من الجانب الإسلامي.

3. حيث تناولت أيضا مذكرة ماجستير في علوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف للطالبة بوسعيد سارة حول "دراسة استراتيجية مكافحة الفساد دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا" تم التطرق من خلالها لأهم الإجراءات وسبل معالجة الفساد الاقتصادي في الجزائر وكذا مقارنة هذه الأخيرة مع اقتصاد ماليزيا، والاستفادة من مزايا وخبرات اقتصادها في مكافحة الفساد الاقتصادي.

4. مذكرة ماجستير في التحليل الاقتصادي للطالب كناي نورالدين حيث قام بدراسة آثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني وسبل الوقاية والعلاج حيث تطرق من خلالها لأهم سبل الوقاية من الفساد وكذا فعالية مكافحة الفساد ميدانيا في الجزائر.

هيكل البحث:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة وكذا الإحاطة بجوانب الموضوع قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم مقدمة، حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري للفساد الاقتصادي وذلك في أربعة مباحث تم التعرف فيها على المفاهيم العامة للفساد وكذا عوامل ظهوره ومظاهره، ومؤشرات قياسه، وآليات مكافحة الفساد والجهات المسؤولة على ذلك، أما في المبحث الرابع تناولنا فيه صور للفساد في جانبه المالي والمصرفي.

أما الفصل الثاني جاء كدراسة تطبيقية للفساد الاقتصادي في الجزائر، تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث تناولنا فيها واقع الفساد في الجزائر ومؤشرات قياسه وآثاره واستراتيجيات مكافحته. وتم ختم الدراسة بجملة من النتائج والتوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للفساد الاقتصادي

تمهيد:

الفساد ظاهرة قديمة في فحواها وحديثة في أساليبها فقد تعددت أساليب الفساد بتنوع بيئته، حيث اتخذ أشكال مختلفة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، القانونية والدولية، ومنذ بروزه على طاولة المناقشات الدولية أعطيت له عدة توصيفات ومظاهر مما أدى إلى تنوع المفاهيم والتعاريف المعطاة له، وهذا ما جعل هذه المفاهيم محط جدل ونقاش من قبل الباحثين سعياً منهم إلى تحديد مفهوم واضح ودقيق لهذه الظاهرة المهمة والخطيرة في آن واحد، كونها إحدى الآفات التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة بقطاعيها العام والخاص على حد سواء.

ويعد الفساد الاقتصادي خاصة في جانبه المالي من أكثر التحديات والصعاب أمام التنمية الاقتصادية لما ينجر عنه من آثار سلبية على المجتمعات المتقدمة منها والمتخلفة، حيث أضحت بعض من هذه المجتمعات للبحث عن آليات لمكافحة هذه الظاهرة وإيجاد سبل للقضاء عليها نهائياً.

وانطلاقاً مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى مفهوم الفساد الاقتصادي، وكذا تعريفه من منظور البنك الدولي (BM) وصندوق النقد الدولي (FMI)، إضافة إلى تحديد أشكال الفساد الاقتصادي ومظاهر هذا الأخير.

المبحث الأول: مفهوم الفساد الاقتصادي

بما أن موضوع الدراسة يدور حول الفساد الاقتصادي فإنه لابد من تعريفه من خلال عرض مختلف المفاهيم والتعريفات التي ذكرها الباحثون وكذا المؤسسات الدولية المختلفة وذلك للوصول إلى تعريف شامل ودقيق لموضوع الدراسة.

المطلب الأول: تعريف الفساد الاقتصادي:

لقد تعددت تعريفات الفساد كل حسب وجهة نظره ومن الزاوية التي ينظر إليها، انطلاقاً من منظمات وهيئات دولية معنية بمكافحة الفساد وصولاً إلى باحثين ودارسين في هذا المجال.

1. الفساد لغة:

تميزت لفظة الفساد في معاجم اللغة بالثراء والتعدد فبالرجوع إلى لسان العرب نجد أن مفردة الفساد تأتي تقيض الصلاح والمفسدة بخلاف المصلحة، والاستفساد خلاف الاستصلاح، فسد يفسد ويفسد، وفسد فسادا وفسودا ... وجاء في المعجم الوجيز لمجمع اللغة العربية أفسد الشيء جعله فاسداً، استفسد الأمر: وجده أو عده فاسداً، الفساد: التلف والعطب والخلل، المفسدة: الضرر يقال هذا الأمر مفسداً لكذا أي فيه فساد¹.

وجاء في القاموس المحيط للفيروز أبادي: فسد ضد صلح فهو فاسد وفسيد، والفساد: أخذ المال ظلماً والمفسدة ضد المصلحة ... واستفسد ضد استصلح².

ويعرف معجم أكسفورد الإنجليزي الفساد بأنه انحراف أو تدمير النزاهة في أداء الوظائف من خلال الرشوة والمحاباة.

2. وجاء مفهوم الفساد في نصوص القرآن الكريم في نحو (50) موضع، والقرآن الكريم يستعمل مصطلح الفساد

بمعنى واسع يشمل الفساد العقدي والسلوكي والحكمي والأمني والمالي، وجاء لفظ الفساد في القرآن الكريم في إحدى وعشرين سورة، ويلاحظ في التأمل في الآيات القرآنية الكريمة التي وردت فيها كلمة الفساد³ ومشتقاتها أن كلمة الفساد جاءت كمقابل لمصطلح الصلاح وذلك في قوله تعالى:

"وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون".

وقوله تعالى: "ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها".

¹ أحمد مصطفى محمد معيد، "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 15.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019، ص 16.

³ عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، "الفساد والإصلاح"، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 2009، ص 18.

وقوله تعالى: "الذين يفسدون في الأرض ولا يصلحون".

ويتضح مما سبق أن كلمة الفساد جاءت في اللغة ونصوص القرآن الكريم مقابل للصلاح، وأن الفساد يفيد الخروج عن الاعتدال وأن المفسدة ضد المصلحة وأن الاستفساد ضد الاستصلاح وبالتالي فإن الفساد يعني العدول عن الاستقامة إلى ضدها.

3. تعريف الفساد حسب الهيئات الدولية:

عرفت منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه إساءة استعمال السلطة التي ائتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية.

يعرف البنك الدولي (BM) بوجه خاص الفساد على أنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم الموظف بقبول أو طلب أو وكلاء أو وسطاء أو أعمال خاصة بتقديم رشاي الاستفادة من سياسات أو إجراءات للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن للفساد أن يحدث عن طريق استعمال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة مباشرة¹.

أما صندوق النقد الدولي (FMI) فله مفهومه الخاص للفساد والذي يرى فيه "علاقة الأيدي الطويلة المتعمدة التي تهدف باستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة من الأفراد".

وبالنسبة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فإنها لم تتطرق إلى تعريف الفساد بصورة مباشرة ولكنها تطرقت في الفصل الثالث منها إلى تجريم الفساد، حيث حددت حالات الفساد من (15-25) من الاتفاقية والتي يمكن حصرها فيما يلي²:

- رشوة الموظفين العموميين الوطنيين.
- رشوة الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية.
- اختلاس الممتلكات أو تبديدها أو تسريبها بشكل آخر من قبل موظف عمومي.
- المتاجرة بالنفوذ.
- إساءة استغلال الوظائف.
- الإثراء غير المشروع.
- الرشوة في القطاع الخاص.

¹ محمد عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعايره"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، 2004، ص 06.

² الأمم المتحدة "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، نيويورك، 2004، ص 17-22.

- احتلاس الممتلكات في القطاع الخاص.
- غسل العائدات الإجرامية.
- الإخفاء.
- إعاقة سير العدالة.

4. مفهوم الفساد حسب بعض الاقتصاديين:

وبالرجوع إلى محاولات بعض الباحثين في تعريف الاقتصاد والتي جاءت أو نذكر منها¹:

- يعرف صامويل هنتغتون Samuel Huntington بأنه "سلوك الموظف العام عندما ينحرف عن المعايير المتفق عليها لتحقيق أهداف وغايات خاصة ويركز هذا التعريف على الجانب الأخلاقي للموظف العام عند ممارسته للوظيفة العامة ومدى التزامه لقواعد المهنة.
- كما تم تعريف الفساد من قبل جوزيف سنتوريا Joseph Senturia على أنه "سوء استخدام السلطة العامة من أجل منافع شخصية، ويشير هذا التعريف إلى إساءة صاحب المنصب العام للسلطة العامة التي منحت له عن طريق تحقيق مآرب وغايات شخصية سواء كانت مادية أو معنوية.
- تعريف الفساد من قبل فيتو تانزي Vitotanzi: هو عبارة عن سلوك عالمي مستقل يعتمد على العلاقات القوية في تحقيق منافع شخصية وذاتية لكل من يتعلل به أو يتعاطاه"، ويشترك هذا التعريف مع بقية التعاريف في كونه يعتبر الفساد خروج الأفراد عن المعايير والالتزامات الوظيفية العامة لصالح المنفعة الخاصة، لكن هذا التعريف يتفرد كونه أشار للطابع العالمي للظاهرة وبالتالي نحن لسنا بصدد الحديث عن ظاهرة محلية ضيقة الحدود، وإنما بصدد ظاهرة عالمية ما يشير إلى الاتساع المتزايد لها، كما نجد في إشارة لدور الروابط الشخصية (قربان، صداقة) في تحقيق المنافع الخاصة.
- وكذلك عرف روبرت كليتجار Robert Klitgard الفساد بأنه سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية لدور عام بسبب مكاسب مالية أو مكانة خاصة أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة.

ويلخص روبرت كليتجار Robert Klitgard أن مكونات الفساد تتوضح في المعادلة التالية:

$$\text{الفساد} = (\text{الاحتكار} + \text{حرية التصرف}) - \text{المساءلة}$$

¹ نزيه عبد المقصود محمود مبروك "الفساد الاقتصادي"، مرجع سابق، ص 22-25.

فالفساد يحدث عندما يحتكر صاحب منصب سلطة تقديرية على الأفراد ويتمتع بحرية التصرف مع ضعف المساءلة، وقد طورت منظمة الشفافية الدولية تلك الصيغة فأخذت بعين الاعتبار (النزاهة والشفافية) فوضعت الصيغة التالية:

$$\text{الفساد} = (\text{الاحتكار} + \text{حرية التصرف}) - (\text{المساءلة} + \text{النزاهة} + \text{الشفافية})$$

من خلال مختلف التعاريف التي قدمت من طرف الباحثين ومختلف الهيئات الدولية تصل إلى تعريف شامل لظاهرة الفساد هو ذلك الإغراق الناجم عن سوء استخدام للوظيفة العامة أو الخاصة والتي تؤدي إلى إلحاق الضرر بالبناء الاقتصادي للدولة وتعوق من تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤدي بطبيعة الحال وإلى توزيع العائد الاقتصادي وفق اعتبارات المصلحة الخاصة وليس وفق اعتبارات المصلحة العامة، وكذا خيانة الثقة وهدر للمال العام".

المطلب الثاني: أسباب الفساد الاقتصادي

لقد تعددت أسباب انتشار الفساد الاقتصادي وتفشيهِ في المجتمعات، ويمكن إبرازها في أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، إدارية.

1. الأسباب السياسية:

فيما يتعلق بالجوانب والأسباب السياسية الملازمة لظاهرة الفساد يمكن القول أن عوامل مختلفة تقف وراء انتشار هذه الظاهرة منها:

- ضعف الممارسة الديمقراطية وحرية المشاركة التي يمكن أن تسهم في تفشي ظاهرة الفساد الاقتصادي ذلك أن شيوع ظاهرة الاستبداد السياسي والديكتاتورية في العديد من البلدان يسهم بشكل مباشر في تنامي هذه الظاهرة وعندها تفقد المؤسسة السياسية شرعيتها في السلطة وتصبح قراراتها متسلطة بعيدة عن الشفافية¹.
- عدم استقلالية القضاء والذي يمثل صمام أمان لصون الحقوق سواء كانت عامة أو خاصة، كما يسهم في انخفاض الوعي السياسي وعدم معرفة الآليات والنظم الإدارية التي تمارس من خلالها السلطة في تفشي ظاهرة الفساد.
- ضعف الإدارة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد وذلك لعدم تنفيذ وعود وبرامج الإصلاح الموضوعية، وعدم اتخاذ أي إجراءات عقابية مشددة بحق الفساد.
- عدم التزام مبدأ الفصل المتوازن بين السلطات التنفيذية والقضائية وسيطرة السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى، وهذا يخل بمبدأ الرقابة المتبادلة بينهما، وجعل عناصر السلطة القائمة شكلية في مجملها.
- عدم وجود أجهزة حكومية تتولى الرقابة وتلقى شكاوى المتضررين من الفساد في الكثير من دول العالم.

¹ أحمد مصطفى محمد معبد، "الأثار الاقتصادية للفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 26.

2. العوامل الاقتصادية:

- لعل العوامل الاقتصادية من أهم العوامل التي تؤدي إلى انتشار الفساد ويعود هذا إلى¹:
- التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم الآن في ظل العولمة، حيث أن الاتجاه نحو الرأسمالية والسوق الحرة الذي بدأ يسود العالم وما يتضمنه من تقليص دور الحكومة في الاقتصاد، وبالتالي قلة المساءلة ثم المنافسة التي تصل إلى حد الصراع القاتل وحرية تحريك الأموال بين دول العالم مما أوجد فرصة أمام كبار المفسدين لتحويل ما يحصلون عليه بدون وجه حق إلى المؤسسات المالية العالمية المشروعة وتدويرها في أعمال مشروعة لإخفاء مصدرها غير الشرعي.
 - تكليف أجهزة الدولة الحكومية أو القطاع العام بأعباء ومهام تتطلبها برامج التنمية وما يستلزمه ذلك من منحها صلاحيات واسعة ومدتها بموازات واعتمادات مالية كبيرة دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل كوادرها وتحسين قيادتها ضد احتمالات الانحراف والاستغلال، أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة، فتتصرف في المال العام دون رقابة مالية أو محاسبية وهذا يعد مناخا ملائما لانتشار الرشوة والفساد.
 - عدم رضوخ النظام الضريبي وعدم كفاية شفافية القوانين والإجراءات الضريبية، إضافة إلى إعطاء صلاحيات كبيرة لمحصلي الضرائب مع غياب الرقابة².
 - ارتفاع تكاليف المعيشة لدى الأفراد نتيجة تدني الأوضاع الاقتصادية المتردية والمحفزة هي الأخرى لانتشار سلوك الفساد.

3. الأسباب الاجتماعية:

¹ محمد عبد الحليم عمر، "الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي، جامعة الأزهر، القاهرة، 2000، ص 06.

² نزيه عبد المقصود، "الفساد الاقتصادي"، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

وتتلخص الأسباب الاجتماعية فيما يلي:

- طبيعة العلاقة بين أفراد المجتمع، حيث تمنح مثلا لأقارب المسؤولين الوظائف المهمة التي يستطيعون من خلالها تحقيق المكاسب الخاصة وغير الشرعية.
- التشبث الخاطئ ببعض الأمثلة الشعبية من قبل المواطنين والإداريين، حيث أصبحت تخيل العامة مبادئ مع أنها تتنافى وكل القيم والتشريعات مثلا التستر على المخالفين والتغاضي عن الانحرافات والتجاوزات والتساهل مع حالات التزوير والاستغلال، وغيرها من ظواهر الانحراف والتي غالبا ما تحول الإدارات العامة إلى بيئة ملائمة يترعرع فيها الفساد.
- قلة الإيمان والضعف في تطبيق الشريعة والسنة النبوية من قبل العاملين بالإدارات المختلفة.
- القلق الناجم عن عدم الاستقرار من الأوضاع والتخوف من المجهول والمستقبل القادم، وجمع الأموال بأي وسيلة لمواجهة هذا المستقبل والمجهول الغامض¹.

4. الأسباب الإدارية:

- من الأسباب الإدارية نجد تلك الإجراءات المعقدة (البيروقراطية) وغموض التشريعات وتعددتها، أو عدم العمل بها.
- افتقار المؤسسات أو عدم اعتمادها على الكفاءات الجيدة في كافة الجوانب الإدارية وتهميش هذه الأخيرة.

المطلب الثالث: أشكال الفساد الاقتصادي

يتخذ الفساد أشكالا متعددة لعلها تبدأ بإساءة السلطة العامة في الاستخدام وتحقيق مكاسب شخصية، ومن ذلك المنطلق يتم قبول الرشوة والاختلاس للأموال والتهرب الضريبي.... إلخ ويمكن الإشارة إلى بعض من هذه الأشكال وهي:

1. الفساد حسب الحجم: يقسم بعض الباحثين الفساد وفقا لحجمه إلى الفساد الكبير وكذا الصغير.
 - 1.1 الفساد الصغير: وهو فساد الموظفين في القطاعات المختلفة وأساسه الحاجة الاقتصادية (المالية) ويحدث هذا النوع عادة عندما يقوم موظف بقبول رشوة أو ابتزاز لتسهيل عقد أو إجراء طرح لمنافسة عامة.
 - 2.1 الفساد الكبير: وهو الذي يرتكبه رؤساء الدول والحكومات والوزراء ومن في حكمهم وأساسه الجشع، ويرى صامويل هنتغتون Samuel-Huntington أن المنفذين السياسيين هم الأكثر فسادا وكذا موظفي

¹ أحمد مصطفى محمد معبد، "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري"، مرجع سبق ذكره، ص 44.

الدواوين الأعلى مركزا وظيفيا، كما أن رئيس الجمهورية أو القائد الأعلى يفوق الجميع فسادا وهذا النمط من الفساد لا يكون بالضرورة معارضا مع الاستقرار السياسي¹.

2. الفساد حسب الانتشار: ويصنف باحثون آخرون الفساد حسب الانتشار إلى فساد دولي ومحلي.

1.2 الفساد الدولي: ذلك أن ظاهرة الفساد تأخذ أبعاد واسعة كبيرة تصل إلى نطاق عالمي، ضمن نظام الاقتصاد الحر، وتصل الأمور أن تتربط الشركات المحلية والدولية بالدولة والقيادة السليمة، بشكل منافع ذاتية متبادلة يصعب الفصل بينهما، لذلك يعد هذا النوع الخطر على الإطلاق.

2.2 الفساد المحلي: يقصد به ما بنشر من مظاهر الفساد داخل البلد الواحد، ولا ينأى عن كونه فساد صغار الموظفين والأفراد ذوي المناصب الصغيرة في المجتمع عادة، مم لا يرتبطون في مخالفتهم بشركات أجنبية تابعة لدول أخرى.

3. الفساد حسب التنظيم: يمكن تصنيف الفساد حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام رئيسية حسب درجتها:

1.3 فساد عرضي (فردى): قد يكون الفساد أحيانا حالة عرضية لبعض الأفراد السياسيين أو الموظفين العموميين أو مؤقتا وليس منتظما.

2.3 فساد مؤسستى: وفي حالات أخرى يكون الفساد موجود في مؤسسة بعينها أو في قطاعات محددة للنشاط الاقتصادي دون غيرها من القطاعات الأخرى، كوجود الموظفين الرسميين الفاسدين في بعض القرارات والقطاعات المختلفة.

3.3 فساد منتظم: وفي هذا الفساد يؤثر على المؤسسات وسلوك الأفراد على جميع مستويات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وله ملامح تميزه عن غيره:

- بأنه متجسد في بيئة ثقافية واجتماعية معينة.
- يميل إلى أن يكون احتكاريًا.
- فساد منظم ويصعب تجنبه.

4. الفساد من حيث القطاع: وقد صنف الباحثون في الشؤون الاقتصادية الفساد حسب القطاع إلى فساد القطاع العام وفساد القطاع الخاص².

¹ علاء فرحان طالب، علي حسين حميدي، "استراتيجية محاربة الفساد"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 24.

² حاحة عبد العالي، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013، ص 27.

1.4 فساد القطاع العام: إن بقاء قطاع الدولة مرهون بأدائه وفعليته وتحقيق الأهداف التي وجد من أجلها لخدمة المجتمع وأفراده، لكن ما نلاحظه العكس حيث أصبح مرتعا خصبا للانحرافات الإدارية والسرقات المالية لأن الحافز الفردي غالب والمصلحة الشخصية للقائمين على النشاط الاقتصادي غير متوفرة، فيكون التعويض دائما هو ذلك النمط من التوظيف العام لصالح الخاص.

2.4 فساد القطاع الخاص: ويعني استغلال نفوذ القطاع للتأثير على مجريات السياسة العامة للدولة باستعمال مختلف الوسائل من الرشوة والهدايا، وهذا لأجل تحقيق مصلحة شخصية بالإعفاء من الضريبة والحصول على الإعانات.

الجدول رقم 01: أنواع الفساد وخصائصه

نوع الفساد	المصدر	شمولية التأثير	سهولة الاكتشاف	درجة العلنية
الفساد الصغير	صغار الموظفين	جزئي ومحدود بأفراد	سهل الاكتشاف	واضح
الفساد الكبير	كبار المسؤولين	شامل التأثير	صعب الاكتشاف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد السياسي	كبار المسؤولين والقادة	شامل التأثير	في بعض الحالات صعب الاكتشاف	واضح إلى متوسط الغموض
الفساد الثقافي	مؤسسات الإعلام	شامل التأثير	صعب الاكتشاف ومعقد	علني مبطن
الفساد الإداري	الجهاز الإداري والعاملين فيه	محدود	سهل الاكتشاف	غير واضح
الفساد الشامل	جميع الأجهزة في الدولة والشركات	شامل معتمدا على شيوع ثقافة الفساد	سهل الاكتشاف	واضح
الفساد الجزئي	أجهزة وإدارات محددة وموظفين محددين	محدود التأثير	سهل الاكتشاف	غير واضح
الفساد الحضاري	المجتمع وثقافته وتراثه	شامل	صعب الإحساس به لوجود القناعات المسبقة	معلن ويفهم بالعكس
فساد منظمات الأعمال الخاصة	مدراء وموظفي الشركات وقد يساعد عليه المجتمع	محدود	سهل الاكتشاف	متوسط الوضوح

المصدر: منصف شرفي، عزالدين بن تركي، "الفساد الإداري، أسبابه، وآثاره وطرق مكافحته"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 6-7 مارس 2012، ص

المبحث الثاني: مظاهر ومؤشرات قياس الفساد الاقتصادي

مما لا شك فيه أن للفساد مظاهر كعديدة ومختلفة تنشأ نتيجة لعوامل سابقة للذكر تساهم على انتشاره على نطاق واسع، لذا وجب إبراز بعض هذه المظاهر وكذا تحديد مؤشرات يمكن من خلالها قياس درجة الفساد.

المطلب الأول: مظاهر الفساد الاقتصادي

هي تلك الانحرافات الخاصة المالية منها، ومخالفة الأحكام والقواعد المعتمدة حاليا في التنظيمات الدولية، مع مخالفة ضوابط وتعليمات الرقابة، ويمكن حصرها فيما يلي:

1. الرشوة:

تعد الرشوة من أكثر مظاهر الفساد شيوعا وانتشارا خاصة في جانب الفساد المالي، فهي في صورة تعامل الموظف مع عامة الناس عندما يريد استغلال سلطته، وقد عرفت الرشوة عند صغار الموظفين وعند كبار المديرين، وهي تختلف بشكلها وبطبيعتها فقد تكون ذات قيمة مادية، أو ذات قيمة عينية، وقد تأخذ مفاهيم وتفسيرات عدة فمنهم من يسميها هدية، ومنهم من يسميها مساعدة، ومنهم من يسميها إكرامية والكل يعني أنها رشوة مهما اختلفت التسميات، وقد تقوم بعض الشركات بدفع الرشاوى للفوز بالعقود الحكومية، أو للحصول على تراخيص الاستيراد أو التحايل على الأنظمة الحكومية، أو الحصول على بعض الامتيازات أو غير ذلك¹.

وتشير البيانات أنه في السنوات 2001-2002 أشهرت أكثر من نصف الشركات في هونج كونج وسنغافورة إفلاسها نظرا لأن الشركات المنافسة لها دفعت رشاوي ليكون ذلك سببا رئيسيا في إفلاسها، وكانت الرشوة أيضا سببا في إفلاس حوالي ربع الشركات في هولندا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، تسببت الرشوة في إفلاس 20% من الشركات وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹الدكتور نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 80.

الجدول رقم 02: عدد الشركات التي أشهرت إفلاسها بسبب التنافس في دفع الرشاوي 2001-2002

الدولة	في خلال 12 شهر الماضية	في خلال خمس سنوات
هونج كونج	56%	60%
سنغافورة	52%	64%
هولندا	24%	40%
ألمانيا	24%	36%
الو.م.أ	18%	32%
المملكة المتحدة	12%	29%
المتوسط	27.20%	39.20%

المصدر: الدكتور نزيه عبد المقصود محمد مبروك، الفساد الاقتصادي، الإسكندرية، 2013، ص 80.

2. الاختلاس:

وهو خيانة الموظف للأمانة المادية، النقدية أو العينية التي في عهده ويعرف كذلك بأنه "عبث الموظف بما أوْتُمِن عليه من مال عام بسبب سلطته الوظيفية".

وتعتبر هذه الجريمة مرتبطة بالفساد المالي وفي غالبية الأحيان يلجأ مختلسي هذه الأموال لوضعها في بنوك أجنبية قصد إعادة استثمارها بهدف تمويه المصدر غير المشروع لهذه الأموال وإعادة إدخالها في الاقتصاد الوطني. وتكثر حالات الاختلاس للمال العام في ظل حرية السوق وتحرير الاقتصاد والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وذلك بسبب الحصول على المعونات الأجنبية والتي ينظر إليها كبار العاملين بالدولة على أنها أموال مجانية، ومن ثم السعي نحو الحصول على أكبر قدر منها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة، وبالتالي تتعرض أموال المعونات الأجنبية للاختلاس والنهب.

3. التهرب الضريبي:

يعد التهرب الضريبي وجه آخر من وجوه الفساد خاصة في جانبه المالي، ونعني به تهرب الأفراد والمؤسسات من دفع أقساط الضريبة بعدم التصريح بالأرباح والتي عادة ما تنجر عن النشاطات غير المصرح بها أو التصريحات الكاذبة، وهو المظهر الأكثر شيوعاً في القطاع الخاص، وكما يحصل التهرب الجبائي في محيطه الطبيعي في السوق غير الرسمية للاقتصاد الموازي، والتهرب الضريبي ظاهرة عالمية لا يخلو منها أي مجتمع سواء كان متقدماً أو نامياً، فهي توجد حيثما توجد الضرائب، ويترتب عليها اختلالات هيكلية تؤثر على الاقتصاديات الجزئية والكلية، مما يترتب عليها استخدام

السياسات الاقتصادية بطريقة خاطئة، فالتهرب الضريبي ظاهرة مالية تؤرق اقتصاديات العالم، وتفوت على الخزينة العامة للدولة مليارات الدولارات، ومن ثم إضعاف قدرة الحكومة على تمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية¹.

4. غسيل الأموال:

وتعرف بأنها إخفاء أو تمويه المصادر ووسائل الحصول غير المشروعة للأموال المنقولة وغير المنقولة المتأتية من ارتكاب الجرائم المنظمة كتجارة المخدرات، تجارة الخمور، اختلاس المال العام، وتهريب العملة الصعبة، وتزوير العملة الوطنية والقرصنة والمعلوماتية... إلخ، وغسيل الأموال فساد اقتصادي كبير نظرا لأنه يرتبط بصفقات المقاولات والتوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسيات².

هذا وقد تفتت ظاهرة غسيل الأموال في أوروبا وترتب عليها آثار سلبية على المستوى الدولي، وأصبحت عواصمها الكبرى مثل لندن وباريس، وجنيف، بروكسل، ومدريد وغيرها تتم فيها عملية غسيل أموال علنا وكأنها عمليات بيع وشراء عادية، الأمر الذي فرض بالضرورة مجموعة من التشريعات لوقف جميع أشكال غسيل الأموال القذرة الخاصة بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس الفساد الاقتصادي

إن انتشار الفساد يؤدي إلى نتائج وخيمة وآثار سلبية على تلك الدولة، ولمعرفة درجة الفساد في كل دولة وضعت هيئات معنية بمكافحة الفساد مؤشرات لقياس ذلك.

• مؤشر قياس الفساد المالي:

تعكس محاولة قياس الفساد أكثر من أي شيء آخر الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة إذ يطرح السؤال التالي: "ما هو الشيء الذي ينبغي قياسه؟ إذا كانت الإجابة هي الفساد في الوقت ذاته تشير العديد من الأسئلة الأخرى "كيف يمكن قياس الفساد"، هل يمكن قياس الفساد بحجم الرشاوى؟، هل يمكن قياس الفساد بعدد حالات الاختلاس أو التعدي على المال العام؟ أو بحجم الأموال التي تم اختلاسها؟

والإجابة على هذه الأسئلة تخلق المزيد من الأسئلة: "هل يمكن التقدير الدقيق لحجم الرشاوى أو الأموال المختلسة؟" وغيرها، وهنا يجب التسليم بمجموعة من الحقائق هي:

- أن محاولة القياس الدقيق لحجم الفساد تتطلب الحصول على معلومات يصعب الحصول عليها مباشرة، ليس لقصور الجهات المخولة وإنما للطبيعة المعقدة للظاهرة.

¹ بشير مصطفى، "الفساد الاقتصادي: مدخل في المفهوم والتجليات"، بحوث اقتصادية عربية (27/26)، لبنان، 2006، ص 122.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 60.

- ليست هناك طريقة مباشرة لقياس الفساد، وما هو متاح للباحثين والمهتمين بهذه الظاهرة هو عدد من الطرق غير المباشرة التي تستند إلى بعض المؤشرات التي تسعى إلى قياس مدى انتشار الفساد¹.
ونظرا لأهمية قياس ظاهرة الفساد في إطار التحليل العلمي لهذه الظاهرة ينبغي الوقوف على بعض المحاولات التي تمت في هذا الصدد وبعض المؤشرات الموجودة لقياس ظاهرة الفساد.

1. مؤشر مدركات الفساد:

هو مؤشر وضعته منظمة الشفافية الدولية، يرتب الدول طبقا لدرجة إدراك وجود الفساد في الدولة، وهو مؤشر مركب يعتمد على بيانات ذات صلة بالفساد تم جمعها عن طريق استقصاءات مختصة قامت بها مؤسسات مختلفة ومستقلة، ويعكس آراء أصحاب الأعمال والمحللين من جميع أنحاء العالم من مختصين وخبراء من نفس الدولة العامل على تقييمها، ويركز المؤشر على الفساد في القطاع العام، حيث تطرح الاستقصاءات المستخدمة في إعداد المؤشر أسئلة ذات صلة بحصول الموظفين العموميين على مداخل إضافية غير مشروعة، ويعتمد المؤشر على المدركات لأنه من الصعب تقسيم مستويات الفساد في مختلف الدول بناء على الخبرة العلمية التجريبية، مثلا كالمقارنة بين عدد الدعاوي أو القضايا المعروضة على المحاكم بين بلد وآخر، إن مثل هذه المعلومات لا تدل على مستويات الفساد الحقيقية، بل على نوعية المدعين العامين ونوعية المحاكم ووسائل الإعلام وأساليبها في الكشف عن الفساد².
ومن إيجابيات مؤشر مدركات الفساد أنه أصبح هناك نوع من التنافس بين الحكومات، فكل حكومة تنتظر ما ستكون مرتبتها في المؤشر عاما بعد عام، وهذا ما يمنح نوعا من التشجع فتقدم الحكومات إضافات لتحسين رتبها في المؤشر.

2. مؤشر دافعي الرشوة:

هو تصنيف فريد من نوعه، بحيث يركز بشكل خاص على الرشاوى التي تدفع من قبل القطاع الخاص عند ممارسته للأعمال التجارية في الخارج، وهذا المؤشر يبين مدى قيام الشركات العالمية المصدرة باستخدام الرشوة كوسيلة للدخول إلى الأسواق في غير بلدانها الأصلية. ففي سنة 2008 تم إجراء حوالي 3000 مقابلة مع كبار رجال العمال في 26 بلد في معرفة مدى منحهم للرشوة أثناء التعاملات التجارية والبلدان التي يركز عليها دافعي الرشوة هي 28 بلد، وكل ذلك بهدف الوصول إلى صورة دقيقة عن الموضوع³.

¹ كمال أمين الوصال، "الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ص ص 166-167.

² نبيل حمادي، "تجربة منظمة الشفافية الدولية في تقييم الفساد، مؤشر مدركات الفساد لعام 2008"، الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، 5-6 ماي 2009، ص 04.

³ فايد كريم الركيبات، "الفساد الإداري والمالي مفهومه، آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 108.

3. تقرير الفساد العالمي:

هو أحد المنشورات الأساسية في منظمة الشفافية الدولية، ويعد تقييم سنوي عن حالة الفساد في مختلف أنحاء العالم، ويجمع تقري الفساد العالمي بين الأخبار والتحليلات من قبل الخبراء والنشطاء لأبرز التطورات الأخيرة عن الفساد، صدر لأول مرة عام 2007 ويصدر سنويا عدا 2002، 2010، 2012 ويتم من خلاله دراسة قضايا الفساد بالتفصيل لقطاع معين، ويقدم التقرير بحثا وتحليلا لمختصين فضلا عن توفير دراسات حول حالات معينة، حيث تجمع النتائج العلمية لكبار الباحثين في مختلف جوانب الفساد بين وجهات نظر أكاديمية ونتائج علمية في الميدان، يعطي التقرير 12 شهر ابتداء من شهر جويلية إلى شهر جوان من العام التالي، ويستعرض تأثير الفساد في قطاع محدد مع دراسات تفصيلية من مختلف الدول.

الجدول رقم 03: القضايا التي تناولتها تقارير الفساد العالمي لجميع السنوات

الموضوع	سنة الإصدار	التقرير
الفساد في دول العالم بشكل عام	2001	الأول
الوصول إلى المعلوماتية	2003	الثاني
الفساد السياسي	2004	الثالث
البناء الإعمار في فترة ما بعد الصراع	2005	الرابع
الصحة	2006	الخامس
الأنظمة القضائية	2007	السادس
قطاع المياه	2008	السابع
القطاع الخاص	2009	الثامن
تغيير المناخ	2010	التاسع
التعليم	2011	العاشر
الرياضة	2012	الحادي عشر

المصدر: تقارير منظمة الشفافية الدولية الحق في الوصول إلى المعلوماتية لمحاربة الفساد، تاريخ الحوار: الأحد 27 أكتوبر 2013،

<https://www.newtactics.org>

وفيما يلي سيتم إجراء مقارنة بين هذه المؤشرات والتعرف على الفروقات من حيث سنة الإصدار وعدد الإصدارات ونوعية المؤشر من حيث: الكمية والنوع؟ وماذا يقيس المؤشر؟ ومن هي الجهة المسؤولة عن منظمة الشفافية الدولية¹.

الجدول رقم 04: مقارنة بين مؤشرات منظمة الشفافية الدولية

المؤشر	سنة الإصدار	عدد الإصدارات	نوعية المؤشر	ماذا يقيس
مؤشر مدركات الفساد	1996	19	كمي	آراء الخبراء والمحللين حول العالم
مؤشر دافعي الرشوة	1999	05	كمي	وجهات نظر القطاع الخاص
تقرير الفساد العالمي	2001	10	نوعي	يقدم عرضاً تقييمياً معمقاً لقضية من قضايا الفساد في جميع أنحاء العالم.

المصدر: دراسة تحليلية لمنظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة والشفافية الدولية للبحوث والدراسات، العدد 09، 2016

¹ عزوان رفيق عابد، دراسة تحليلية لمنظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 09، العراق، 2016، ص 176.

المبحث الثالث: آثار الفساد الاقتصادي وإستراتيجية مكافحته

لقد أثارت العديد من الدراسات والأبحاث إلى أن ظاهرة الفساد بقدر ما لها من مساس بمؤسسة الدولة فإن لها والدرجة نفسها ارتباط بالتأثير الاقتصادي.

المطلب الأول: آثار الفساد الاقتصادي

يترتب على الفساد انتشاره في قطاعات مختلفة مجموعة من الآثار السلبية يمكن إبرازها فيما يلي:

1. الآثار السياسية للفساد الاقتصادي:

يترك الفساد آثارا سلبية على النظام السياسي برمته سواء من حيث شرعيته أو استقراره حيث¹:

- يخلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الولاءات السياسية.
- يؤثر على مدى تمتع النظام بالديمقراطية وقدرته على احترام حقوق المواطنين الأساسية وفي مقدمتها الحق في المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام، كما يجد من شفافية النظام وانفتاحه.
- يؤدي إلى حالة يتم فيها اتخاذ القرارات -حتى المصيرية منها- طبقا لمصالح شخصية ودون مراعاة المصالح العامة.
- يقود إلى الصراعات الكبيرة إذا ما تعارضت المصالح بين مجموعات مختلفة.
- يؤدي إلى خلق النظام السياسي وعلاقاته الخارجية خاصة مع الدول التي يمكن أن تقدم الدعم المادي له، وبشكل يجعل هذه الدول تضع شروطا قد تمس بسيادة الدولة لمنح مساعداتها.
- يضعف المشاركة السياسية نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة.

2. الآثار الاقتصادية للفساد الاقتصادي

يمكن إبراز أهم هذه الآثار الاقتصادية في:

1.2 أثر الفساد على النمو الاقتصادي:

يعد النمو الاقتصادي هاجس الدول لأنه يشكل البوابة الأمامية للتنمية، وتعد نسبة 8% إلى 09% كمعدل نموي سنوي مستهدفة من جميع الدول، إلا أن هذه النسبة تظل مرهونة بمدى استجابة كل دولة إلى موقعها من درجة الفساد، فقد بات واضحا من خلال الدراسات القياسية والميدانية أن معدلات النمو تتأثر بشكل كبير بدرجات الفساد حيث تخصص الموارد على غير أساس النمو، وإنما على أساس الربح المتوقع منها، فقد وجد من خلال دراسة تجريبية ل (97) جولة لعام 1997 أن الدول من ذوات الفساد العالي (مؤشر مدركات فساد منخفض) تميل إلى أن تملك حصة

¹ عطية الجيار، "تجارب بعض الدول العربية في مكافحة الفساد"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 03، الأردن، 2007، ص 139.

متدنية للفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو منخفض، وقد ظهر معامل الارتباط في هذه الدول بين الفساد والنمو، ووجد أن انخفاض مستوى الفساد بـ 02 نقطة يرفع معدل النمو 0.5 نقطة ووجد من خلال عينة من 46 دولة أن تزايد مستوى الفساد بـ 1% يخفض معدل النمو بـ 0.72%¹.

هذه العلاقة السلبية بين الفساد والنمو تتجسد من خلال الأثر السلبي الذي يتركه الفساد على الاستثمار الذي يعد محرك النمو، وبالتالي عندما يؤثر الفساد سلباً على الاستثمار، فإنه بالضرورة يخفض النمو، وتشير الدراسات المعروضة إلى وجود علاقة سببية بين الفساد والنمو الاقتصادي وأن اتجاهها هو من الفساد إلى النمو، لكن هناك من جزءا من البحث العلمي ينهج منهجا مخالفا تماما، غذ يرى في الفساد أنه نشاط قوي ومن الممكن أن يكون مفيدا للنمو من خلال نوعين من الآليات، النوع الأول عبر تفادي التأخيرات والإجراءات البيروقراطية والنوع الثاني من خلال زيادة حافز وارتفاع الكفاءة للمستفيدين من الفساد من الموظفين الحكوميين.

2.2 أثر الفساد على الإنفاق الحكومي:

يترتب على الفساد الممتد انتشاره في القطاع الحكومي آثارا على تخصيص النفقات العامة، مما يؤدي إلى تحقيق أدنى نفع ممكن من هذا الإنفاق، وعليه يترتب على انتشار الفساد في مجتمع ما سوء تخصيص للموارد، لأنها سوف تتجه صوب أوجه الإنفاق العام وجهة نظر المجتمع ومن ثم ستتخطى الأنشطة المظهرية بإنفاق سخي، وفي مقابل ذلك سوف يتم إغفال الكثير من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الهامة، أو يكون الإنفاق عليها ليس بالدرجة الكافية كالإنفاق على النشاط الزراعي والصناعي، والإنفاق على تحسين المناطق النائية².

3.2 أثر الفساد على إيرادات الدول (هدر المال العام):

ويتم ذلك عندما يقوم الموظف المعني بقبول الرشوة والمحسوبية أو الواسطة من أجل تجاهل أو تخفيض جزء من إيرادات الدولة ممثل الضرائب المستحقة على النشاطات الاقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى ذلك فإن الدولة قد تهدر جزء كبير من الادخارات المالية عندما تقدم الدعم المادي إلى فئات غير مستحقة تحصل هذا الدعم من خلال الرشوة أو النفوذ أو المحسوبية أو أي وسيلة أخرى غير شرعية وقانونية، كل هذا يؤثر على النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدولة³.

3. الآثار الاجتماعية للفساد:

¹ بشير مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 129.

² أحمد مصطفى، محمد معبد، مرجع سبق ذكره، ص 87-88.

³ مناور حداد، "أثر الفساد الإداري والمالي على مؤسسات الدولة وسبل معالجته"، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن، 2013، ص 292.

- من المؤكد أن انتشار الفساد له تأثير كبير على النواحي الاجتماعية في حياة الأفراد في أي من المجتمعات التي تنصاب به، وتتجسد الآثار الاجتماعية للفساد في الصور التالية:
- يقود الفساد إلى سوء توزيع الدخول والثروات والإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية من خلال استغلال أصحاب السلطة والنفوذ لمواقعهم ومناصبهم في المجتمع والدولة مما يسمح لهم بالسيطرة على معظم الموارد الاقتصادية، وحرمان باقي الأفراد من المجتمع من الاستفادة بأدنى حقوقهم مما يؤدي إلى زيادة معدلات الفقر والآفات الاجتماعية.
 - يؤدي الفساد إلى زيادة كلفة الخدمات الحكومية ممثل الصحة والتعليم والسكن وغيرها، وهذا ما ينعكس بدوره إلى تراجع مستويات المعيشة وانتشار الأمراض والأوبئة وتفشي الأمية وانخفاض حجم وجودة المستوى التعليمي، والذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الهجرة.
 - يؤدي تهرب الأغنياء من دفع الضرائب وممارستهم سبلا ملتوية للتهرب إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية، وهو ما يساعد بدوره على تعميق الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
 - إضعاف أخلاقيات المجتمع، حيث يساهم الفساد في تسريع عملية الانتقال من قيم الجماعة المتماسكة إلى قيم الأفراد الباحثين عن النجاح الفردي، فتصبح قيم الثراء غير المشروع لها الأولوية في سلم القيم.
 - الفساد يزيد الفقر وعدم العدالة في توزيع الدخل حيث يؤدي انتشار الفساد إلى تقليص الفرص للفقراء للحصول على حقهم الطبيعي في وظائف الدولة، وذلك لعدم حصولهم على "الدعم"، وفي هذا يقول بيتر أيغن "Peter Eigen" "إن الفساد يمثل الشر الأساسي في عصرنا وهو يكشف عن وجهه القبيح في كل مكان، ويكمن في جذور جميع المشكلات ذات الأهمية تقريبا أو يحول دون حلها على الأقل، ويحدث آثاره المدمرة في مناطق العالم الفقيرة، حيث يدع الملايين من البشر أسرى البؤس والفقر والمرض والصراعات وأشكال الاستغلال والوحشية¹.

المطلب الثاني: إستراتيجية مكافحة الفساد

إن واقع الفساد وما يشكله من ظاهرة لها آثارها السلبية على كافة قطاعات المجتمع، وخاصة في عملية التنمية الاقتصادية، وإضافة إلى ما يمثله من ضغط سياسي على الحكومات والأفراد، لذا فقد شهدت السنوات الأخيرة نمو توافق دولي واسع حول ضرورة بذل أقصى الجهود من أجل مواجهة هذه الممارسات.

1. المنظمات الدولية المعنية بمكافحة الفساد:

¹سمير التنير، "الفقر والفساد في العالم العربي"، الطبعة الأولى، دار الساقي، لبنان، 2009، ص 29.

حددت الجهات التالية كجهات دولية من أجل مكافحة الفساد خاصة في جانبه المالي والإداري على نطاق

عالمي وهي:

1.1 منظمة الشفافية الدولية:

أنشأت عام 1994 في مدينة برلين بألمانيا لمساعدة الدول والراغبين في تحقيق الشفافية والنزاهة، وهي منظمة غير حكومية هدفها زيادة فرص المساءلة وتقييد الفساد على المستوى المحلي والدولي.

وتتميز منظمة الشفافية الدولية بالعمل من أجل نشر الديمقراطية، ترسيخ القيم الأخلاقية، تطوير أساليب العمل وتبسيط الإجراءات داخل الحكومات، كما تهدف إلى بناء تحالفات محلية وإقليمية وعالمية تضم الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لمحاربة الفساد الداخلي والخارجي¹.

2.1 منظمة الأمم المتحدة:

بدأ المؤتمر الأول الذي نظمته اللجنة في سويسرا عام 1955 بحضور 61 دولة، كما عقد أحد المؤتمرات عام 1995 شارك فيه حوالي 200 دولة، ومن أهم القرارات التي خرجت بها هي:

- أن قضية الفساد تهدد استقرار وأمن المجتمعات وتحد من القيم الديمقراطية وتعرقل معدلات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.
- أن الفساد أصبح ظاهرة عابرة للحدود القومية.
- أن الفساد يرتبط بكافة أشكال الجريمة وبالتحديد الجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية بما في ذلك قضية غسيل الأموال.

a. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:

اعتمد مجلس منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توصية تدعو الدول الأعضاء إلى مكافحة الدفع غير المشروع لمبالغ مالية في التجارة والاستثمار وكان ذلك في 1994، ومنذ ذلك الحين عملت على التركيز بصفة خاصة على القوانين الجنائية والضريبية، وفي 23 ماي 1997، أعتد أعضاء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية توصية موجهة بشأن مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية.

4.1 المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد:

¹ محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، الجزائر، 5-6 ماي 2009، ص 04.

تأسست هذه المنظمة في مؤتمر برلماني دولي عقد في كندا في أكتوبر 2002 وهي منظمة معنية بتعزيز مبادئ المساءلة والنزاهة والشفافية، وقد توسعت لتضم أكثر من 250 برلماني من 72 بلدا وتقوم بدور التنسيق العالمي وكذا تفعيل قدرة البرلمانيين في مواجهة قضايا الفساد ومن أهداف المنظمة نجد¹:

- وضع دليل للبرلمانيين لكيفية السيطرة على الفساد.
- تدريب البرلمانيين على موضوعات الموازنة والمراقبة المالية.
- إصدار مدونة سلوك البرلمانيين.
- قياس أداء الدور الرقابي للبرلمانيين.
- الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خاصة فيما يتعلق بغسيل الأموال.

5.1 الاتحاد الإفريقي:

أنشئ المعهد الإفريقي لمنع الجريمة عام 1989 ووقع على اتفاقية الإنشاء 27 دولة منها مصر، ويهدف المعهد إلى تقرير أنماط الجريمة وتطورها في القارة الإفريقية.

تبنى الاتحاد الإفريقي اتفاقية لمنع الفساد ومحاربه التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في 11 جويلية 2003، وذلك بغرض تدعيم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد، وتسيير ودعم التعاون الإفريقي في مجال منع ومكافحة الفساد وكذا تعزيز النزاهة والمساءلة والإدارة السلمية.

6.1 البنك الدولي:

يشدد البنك على ضرورة تكامل الجهود الوطنية والدولية في مجال مكافحة الفساد، حيث وضع في عام 1997 استراتيجية تتكون من 04 محاور هي:

- وضع كافة أشكال الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك.
- تقديم العون للدول النامية التي تعتمد مكافحة الفساد.
- اعتبار مكافحة الفساد شرطا رئيسيا لتقديم خدمات البنك الدولي في مجالات رسم استراتيجيات المساعدة.
- تقديم العون والجهود الدولية لمحاربة الفساد.

¹ أحمد مصطفى محمد معبد، مرجع سبق ذكره، ص 114.

2. آليات مكافحة الفساد:

حسب منظمة الشفافية الدولية فإن معالجة الفساد ليس مجرد مسألة تطبيق القانون فقط، بل هناك مجموعة من الآليات منها:

1.2 الآليات القانونية لمكافحة الفساد

حيث يشكل الإطار القانوني لمكافحة الفساد بالموازاة مع وجود هيكل مؤسسي يطبق القانون في منأى عن المحاباة والتعسف وتتمثل هذه الآليات القانونية في:

- الحث على خلق القوانين الدستورية على مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.
- جعل حماية المال العام واجب على كل مواطن وأن القانون يبين الأحوال التي يعاقب فيها على مخالفة هذا الواجب.
- النص على عقوبات رادعة لمن يرتكب جريمة الرشوة والاختلاس.
- النص على تحريم أفعال استغلال الوظيفة وتجرم التعدي على الأموال العامة بهدف حماية المال العام.
- تعزيز أجهزة مكافحة التهرب الضريبي والتهريب الجمركي بالكفاءات العالية والأجهزة المتطورة.

2.2 الآليات الاقتصادية لمكافحة الفساد:

إن المعالجة الاقتصادية ينبغي أن تهتم بكيفية الحد من الطلب على الفساد وعرضه وذلك من خلال التأثير على العوامل التي تزيد كلا منهما وإن كان من غير المتوقع أن يصبح مستوى الفساد في المجتمع صفراً، إلا أنه ينبغي تقليبه حتى الوصول إلى مستوى يتساوى عنده المنفعة الحدية مع التكلفة الحدية.

- تحسين إدارة الموازنة العامة وذلك من خلال إصلاح الإيرادات العامة بتفعيل جباية الضرائب وإلغاء الكثير من الإعفاءات الضريبية وكذا توسيع الوعاء الضريبي.
- من جانب النفقات العامة تقليص الدعم خصوصاً ذلك الذي لا يصل إلى مستحقيه واستخدام المعايير الكمية الملائمة بالنسبة للإنفاق العام وتحسين إدارة مراقبة النفقات العامة.
- دعم التعاون مع المنظمات المعنية بمكافحة الفساد خصوصاً البنك الدولي من أجل الاستخدام الأفضل للموارد العامة ودعم الشفافية والمسؤولية الحكومية.
- تحقيق التنافس الاقتصادي حيث عندما يكون التنافس الاقتصادي كافياً لممارسة ضغط قوي من أجل تحقيق الفعالية ويكون أيضاً منظماً لجعل الشركات والمستثمرين يتجاوزون الظروف المباشرة وينظرون إلى التكاليف

والمنافع على المدى البعيد، حيث يصبح الفساد شكل أقل فائدة من أشكال ممارسة النفوذ، أو يعتبر تكلفة غير مقبولة للقيام بالأعمال التجارية، ويغدو إلى حد بعيد طريقة غير موثوق بها وغير فعالة ومكلفة للغاية للقيام بالأعمال التجارية.

3.2 الآليات السياسية لمكافحة الفساد:

يمكن تلخيصها في عدد من النقاط:

- التنافس السياسي حيث نجد أنه عندما يكون هناك تنافس كبير ومهيكل في المجال السياسي فإن المسؤولين ليس لديهم أي خيار سوى ضبط التنافس وكذا التشجيع على المراقبة الحقيقية والمحافظة على المعارضة الصحية للمحاولات السياسية الرامية إلى إفساد الجهاز القضائي وأجهزة وضع القوانين.
- كبح رشاي الشركات والمعايير المزدوجة: حسب هذه الآلية حيث يجب على الحكومة الالتزام بكبح الفساد المشكوك فيه حول الطرق التي تتبعها الشركات في الخارج من أجل تملك وإدارة الأعمال التجارية.
- ممارسة الديمقراطية: ذلك أنه كلما انخفض مستوى ممارسة الديمقراطية تزايدت فرص الفساد، وذلك نتيجة الضعف أو انعدام ضوابط إجراءات الرقابة التي يمارسها المجتمع عن طريق مختلف مؤسساته كالصحافة والإعلام وغيرها.
- بناء جهاز قضائي مستقل قوي ونزيه وتحريره من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، وكذا الالتزام من قبل السلطة التنفيذية على احترام أحكامه.
- تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، قانون حرية الوصول إلى المعلومات وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

4.2 الآليات الإدارية لمكافحة الفساد:

من أهم الآليات الإدارية لمكافحة الفساد الاقتصادي نجد:

1. المحاسبة:

هي خضوع الأشخاص الذين يشغلون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية حول نتائج أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة الذين يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

2. المساءلة:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتعريف واجباتهم وكذا الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم، وتشكل المساءلة البيروقراطية من حيث علاقتها بإدارة الأموال العامة معياراً آخر من معايير الإدارة العامة السليمة، وتتطلب المساءلة وجود نظام مراقبة لأداء المسؤولين الحكوميين والمؤسسات مع ضرورة وجود عقوبات تطبق بحق مرتكبي المخالفات المالية¹.

3. الشفافية:

هي وضوح ما تقوم به المؤسسة وعلاقتها مع الموظفين وعلنية الإجراءات والغايات والأهداف وهو ما ينطبق على أعمال الحكومة كما ينطبق على أعمال المؤسسات الأخرى غير الحكومية وإن كان الهدف من بعد المساءلة هو كشف الفساد والحد منه، فالشفافية غايتها القصوى ووجودها يعني القضاء عليه لأن الشفافية تعكس الممارسات المختلفة في المؤسسات مما يدل على أن كل شيء واضح للعيان فكلما تم تدعيم آلية (الشفافية + المساءلة) كلما تم التقليل من الفساد².

4. النزاهة:

هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

5.2 تفعيل نظم الرقابة الداخلية:

من خلال تفحص أهداف نظم الرقابة الداخلية ومفاهيمها بشكل دقيق نجد أن الحد من الفساد الإداري وكذا المالي يمثل أحد أهدافها، وأن وجود نظام كفؤ وفعال للرقابة الداخلية يعمل في حد ذاته للحد من ظاهرة الفساد كون هذه النظم تمثل إحدى الوسائل الهامة الواجب اعتمادها في مكافحة الفساد ويتم ذلك من خلال:

- زيادة الوعي بأهداف الوحدة ودور الرقابة الداخلية في تحقيق هذه الأهداف.
- تحفيز الموظفين على تقييم العمليات ومتابعتها في عناية واستمرار.

إن آليات مكافحة السابقة تشكل عناصر أساسية لمكافحة الفساد خاصة في جانبه المالي، وتمثل الاستراتيجية كافة الإجراءات التي تتخذ في المنظمة بهدف إحراز أداء أعلى، وكذا تعتبر نشاطاً مستمراً لمكافحة حالات الفساد الموجودة.

¹ محمد خالد المهاني، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012، ص 128.

المبحث الرابع: الفساد الاقتصادي في القطاع المصرفي:

يعرف البنك الدولي باعتباره أعلى هيئة مصرفية في العالم، يعرف الفساد في جانبه المالي بأنه استغلال المنصب العام بغرض تحقيق مكاسب شخصية، هذا السلوك ألزم الدول بضرورة اتخاذ التدابير اللازمة عن طريق سن القوانين والتنظيمات، أو اتخاذ التدابير والإجراءات التي ترى بأنها كفيلة بالحد من ظاهرة الفساد، مما يجعل من المسألة ضرورة تحديد دوافع وآثار هذه الظاهرة.

المطلب الأول: أسباب الفساد في القطاع المصرفي ودوافعه

من غير الممكن معرفة مدى انتشار الفساد في قطاع ما بشكل دقيق في منطقة ومقارنتها بأخرى، وإنما يتم ذلك في الغالب بشكل تقريبي، فمعظم أعمال الفساد في الأنظمة المصرفية تتم بسرعة، نادرا ما يتم الكشف عنها، خاصة تلك التي تتم في الأوساط الرسمية العليا ويمكن إيجاز أسباب نمو وتفشي هذه الظاهرة خاصة في الدول النامية ومنها العربية في¹:

- تمتع الموظفين العموميين بحرية التصرف بسبب ضعف وسائل الرقابة مما يقلل من الخضوع للمساءلة، فهؤلاء يستغلون مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، فالدافع وراء سلوك المسؤولين الحكوميين الفاسد هو الحصول على الربح المادي، ويساعدهم على تحقيق هذا المكسب غير القانوني التدخل الحكومي والقيود والقوانين التي تضعها حكومة ما، ويعرف هذا النوع من الفساد "بالفساد البنوي".
- يتفشى الفساد في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال التحول التنموي من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ولا يرجع ذلك إلى اختلاف شعوب هذه البلدان عن البلدان الأخرى، وإنما الظروف مهيأة لذلك، فالحافز على اكتساب الدخل قوي للغاية.
- انخفاض الأجر الرسمي للموظفين في القطاع المصرفي يغري بالفساد، والذي بدوره يمثل في غالبية الدول النامية ومنها العربية الحافز الرئيسي للبقاء والتمسك بالخدمة في مؤسسات الدول المتخلفة.
- انخفاض المخاطر المترتبة على الانغماس في سلوك فاسد، فالعقوبة المنصوص عليها في قوانين غالبية الدول النامية لا تشكل رادعا على ارتكاب الأعمال الفاسدة، وكذا ضعف الأساليب الحكومية الردعية.
- من العوامل أيضا التي يمكن القول بأنها تهيأ الدول النامية أو بعضا منها للفساد في القطاع المصرفي فيما يتعلق بتوسيع السلع والخدمات، حيث كلما كبر حجم القطاع العام واتسعت مجالاته، يؤدي إلى بيروقراطية ذات توجهات تعنى بالتوزيع لا بالإنتاج.

¹ هاشم الثمري، إيثار الفتلى، "الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001، ص 32.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للفساد في القطاع المصرفي

من الطبيعي أن يكون لانتشار الفساد المصرفي آثار سلبية على الأوضاع الاقتصادية، وهي آثار تظهر في المدى المتوسط عادة، ومعرفة هذه الآثار وانعكاساتها السلبية على اقتصاديات الدول يخلق وعياً لدى شعوب الدول النامية خاصة ومحاربة هذه الظاهرة ويمكن رصد هذه الآثار في¹:

1. أثر الفساد على سوق الأوراق المالية وصناديق الاستثمار:

يقوم سوق الأوراق المالية على الشفافية في إتاحة المعلومات المتعلقة بالشركات التي تطرح أوراقا في الأسواق المالية فيما يتعلق بالميزانية الختامية أو بالنسب المالية التي تعكس الوضع الحقيقي لنشاط الشركة، ولكن يترتب على انتشار الفساد انتهاج إجراءات محاسبية غير حقيقية وإعداد حسابات للأرباح والخسائر تعكس وعاءاً ضريبياً منخفضاً بغرض المعاملة الضريبية وحسابات أخرى تظهر معدلات مرتفعة للربحية تنتشر في أسواق المال بقصد الترويج للاكتتاب في أوراق هذه الشركات.

فيما يخص صناديق الاستثمار فهي تستند على مبدأ أن الجمهور غير المصرفي وخصوصاً معظم أفراد القطاع العائلي ليس لديهم المعرفة الفنية الكافية لتقييم جودة الأوراق المالية لكي يمكن المقارنة بينهما، وبالتالي اختيار أفضل توليفة من هذه الأوراق التي تعطي عائداً أعلى في ظل مستوى معين من المخاطر، وبالتالي اختيار أفضل توليفة من هذه الأوراق التي تعطي عائداً أعلى، وبالتالي يقوم صندوق الاستثمار بتعيين خبراء ماليين لتقويم جدارة الأوراق المالية نيابة عن الأفراد المستثمرين، بحيث يتم في النهاية جعل المخاطر المترتبة على الاستثمار في هذا الصندوق عند حدها الأدنى، ولكن ما يحدث عملاً هو حدوث اتفاق بين القائمين على الصندوق ومديري شركات معينة للترويج لأوراقها، فيرتفع سعر أوراق هذه الشركات المروج لها في السوق المالي مما يدفع الجمهور إلى شراء أسهم هذه الشركات بسعر مرتفع، وبالتالي تحقيق الصندوق مكاسب رأسمالية، وتجمع الشركات المروج لأسهمها مبالغ مالية كبيرة، ثم تنخفض بعد ذلك أسعار هذه الأسهم وتلحق الخسارة بعدد كبير من الأفراد المستثمرين الصغار، كما تنخفض أسعار أسهم صناديق الاستثمار نفسها كما حدث في عدد من البلدان النامية، وعليه يمكن أن تقرر أن للفساد آثار اقتصادية سيئة على المجتمع.²

2. أثر الفساد على القطاع الضريبي:

ومن هنا يتضح لنا أن التهرب الضريبي يؤدي إلى انخفاض حجم الإيرادات التي تجنيها الدولة من المكلفين، وهذا ما يضعف قدرتها على القيام بواجباتها المختلفة مما يدفعها للبحث عن مصادر أخرى لتأمين حاجة الدولة المتزايدة

¹ محمد خالد المهاني، "الفساد الإداري والمالي، مظاهره، أسبابه، مدخل الرقابة الحكومية لمكافحته، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص 21.

² المرجع نفسه، ص 21.

للإنفاق فقد تضطر إلى رفع سعر الضريبة المفروضة أو فرض ضريبة جديدة لتعويض النقص الحاصل نتيجة التهرب، كما أن فوات إيرادات التهرب الضريبي على خزينة الدولة يضعف إمكانية زيادة الرواتب والأجور ويضعف قدرة الدولة على الإنفاق، ما يترك آثاره السلبية على التنمية البشرية المستدامة.

3. أثر الفساد على سوق الصرف الأجنبي

تقوم الدولة عادة بتحديد سعر لعملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية الأخرى، وتحاول هذه الدول أن يتسم هذا السعر بالثبات على الأقل لفترة معينة حتى تتمكن من إجراء الإصلاحات الاقتصادية التي ترغب في تحقيقها، ولكن ممارسات الفساد في سوق الصرف الأجنبي يترتب عليها انقسام هذا السوق إلى سوقين: سوق رسمي يسوده السعر الرسمي للصرف الأجنبي، ويتميز هذا السوق بندرة الصرف الأجنبي مقارنة بالطلب، وسوق غير رسمي يسوده سعر غير رسمي للصرف أعلى من السعر الرسمي، ويتميز هذا السوق بالحركة والنشاط في شراء العرض المتاح من النقد الأجنبي، وتوجيه هذا النقد إما إلى تمويل لأنشطة غير رسمية، أو تمويل أنشطة محظورة، كم لو تم توجيه النقد الأجنبي الذي يتم تجميعه من السوق الرسمي إلى تمويل تجارة المخدرات أو إلى السلع المهربة من الخارج ونحو ذلك، مما يفضي في النهاية إلى زيادة عجز ميزان المدفوعات، وربما عدم قدرة الدولة على سداد ديونها ولجؤها إلى الاقتراض من الخارج وهذا ما يجعلها تعيش في دوامة من القروض وما لذلك من آثار سلبية على الاقتصاد¹.

¹ سارة بوسعيد، "دور إستراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا"، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2012-2013، ص ص 57-59.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لموضوع الفساد والتركيز أساسا على النظرة الاقتصادية للفساد خاصة في جانبه المالي، أمكننا

تسجيل النقاط التالية:

- الفساد وإن كان من الناحية الاقتصادية هو استغلال للمنصب العام للحصول على مكاسب خاصة غير قانونية، هو مشكلة ليست محصورة فقط على البلدان النامية أو التي تمر بمرحلة انتقالية بل يمس حتى الدول الصناعية الكبرى، ولكن بدرجات متفاوتة.
- تعدد صور الفساد في جانبه المالي، الرشوة، الاختلاس، الاحتيال، التهرب الضريبي، غسيل الأموال.
- الفساد بصوره هذه هو على أنواع الصغير والكبير، الدولي والمحلي، الخاص والعام، المالي والإداري.
- هناك أسباب عديدة وراء الفساد، أسباب سياسية، اقتصادية، اجتماعية، قانونية، إدارية ... إلخ.
- ليست هناك طريقة مباشرة لقياس الفساد وما هو متاح للباحثين والمهتمين بهذه الظاهرة هو عدد من الطرق غير المباشرة التي تستند إلى بعض المؤشرات الإدراكية في البلد المعني.
- عند الحديث عن الفساد فيمكن توجيه أصابع الاتهام لشخص أو هيئة بعينها، لكن عن المعالجة لا بد أن تتكاتف جميع الجهود من أفراد ومؤسسات وحكومات ومجتمع مدني ... إلخ

الفصل الثاني:

أثر الفساد الاقتصادي

على اقتصاد الجزائر

تمهيد الفصل:

تمثل الجزائر إحدى الدول العربية التي عانت ومازالت تعاني من وطأة الفساد نظرا لمخاطره التي تركت بصماتها الواضحة على حاضر ومستقبل الجزائر الاقتصادي، الاجتماعي والسياسي، حتى صار يؤرق المواطن في حياته اليومية ومأزقا حرجا للحكومة التي تسعى للحد من تأثيراته المدمرة على بنية التنمية وعلى الجانبين الاجتماعي والسياسي ومن خلال وضع إستراتيجية وصياغة قوانين لمكافحة هذه الظاهرة الخطيرة.

من أجل الإحاطة ببيئات هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث سنتطرق في المبحث الأول للفساد الاقتصادي في الجزائر التطور التاريخي، العوامل والمظاهر، أما المبحث الثاني فتناول مؤشرات قياس الفساد في الجزائر وأثاره، وتناول المبحث الثالث أهم الهيئات المعنية بمكافحة الفساد في الجزائر.

المبحث الأول: الفساد الاقتصادي في الجزائر، التطور التاريخي العوامل المؤثرة

إن فهم طبيعة الفساد الاقتصادي في الجزائر يقتضي البحث في ماضي البلاد وحاضرها وكشف العلاقة بين الدولة والمجتمع والتعرف على طبيعة النظام السائد فيها، كما يستدعي الإلمام بكافة الأسباب التي أدت إلى انتشار مظاهر هذا الأخير في مختلف النواحي السياسية والاجتماعية في الجزائر.

المطلب الأول: التطور التاريخي للفساد الاقتصادي في الجزائر (1962 إلى يومنا هذا)

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة فترات بعدة فترات بعد مرحلة الاستقلال يمكن إبراز ظاهرة الفساد التي سادت هذه الفترات فيما يلي:¹

1. فترة ما بين (1962-1965)

في هذه الفترة بدأت البوادر الأولى لتشكيل الفساد في الجزائر، وكغيرها من دول العالم الثالث فإن الجزائر لم ترث من الاستعمار إلا أمراض البيروقراطية، المحسوبية والرشوة... إلخ، فقد كان من نتائج الانحراف السياسي بالسلطة من طرف قادة الثورة، الصراع بين العسكريين والسياسيين حول من له الأحقية في الحكم ويبدو جليا أن الثورة أصبحت في حد ذاتها غنيمة، استغلت من طرف طموحات الشعب المغلوب على أمره، فكان قادة جيش التحرير الوطني وقادة الحكومة المؤقتة هم المستفيد الأكبر من الثورة وبجتهنم عن الإثراء غير المشروع، ومن أشهر فضائح الفساد التي ميزت هذه الفترة:

- **قضية المجاهدين المزيفين:** حيث أن نمو الفساد وتطوره شيئا فشيئا عن طريق الجهاز البيروقراطي الموروث عن الاستعمار الفرنسي نتج عنه ما يسمى بقضية المجاهدين المزيفين، لقد اشترط لإعداد بطاقة مجاهد وجود شاهدين فقط، وهذا ما تسبب في تضخيم الأعداد لأناس لا علاقة لهم بالثورة ليصل عدد البطاقات المزيفة إلى 10000 بطاقة دون أن تحرك السلطات ساكنة تجاه هذه القضية، هذا فيما يخص الفساد الصغير أما على مستوى الفساد الكبير فيمكن أن نذكر:

- **قضية خزينة جبهة التحرير الوطني:** وهي أهم مسألة أثيرت في فترة حكم بن بلة على مستوى الفساد الكبير، وتضمنت سرقة أموال جبهة التحرير الوطني وتحويلها إلى الخارج، هذه الأموال تمثل اشتراكات العمال الجزائريين المتبرع بها لصالح السلطات العليا، حيث تقدر قيمتها بحوالي 43 مليون فرنك سويسري.²

¹ عنتر بن مرزوق عبده مصطفى، "معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الأسباب والحلول"، منشورات جيتلي للنشر والتوزيع، برج بوعريش، الجزائر، 2009، ص

64-65.

² المرجع نفسه، ص 72.

- قضية صندوق التضامن: أنشأه الرئيس بن بلة، وقد كان هذا الصندوق يمثل مجمل التبرعات التي تقدمها النساء آنذاك وما يمكن قوله أن فترة الحكم في عهد الرئيس بن بلة قد فتحت الباب واسعا نحو البوادر الأولى لانتشار ظاهرة الفساد.

2. الفساد في فترة (1968-1979):

أخذت ظاهرة الفساد في هذه الفترة منحنيات واتجاهات نحو النمو والتصاعد ويعتبرها أحد الباحثين بأنها البداية الفعلية لظهور مملكة الفساد، وذلك في ظل مرحلة التصنيع التي انتهجها الرئيس الراحل هواري بومدين، فعملية التصنيع التي اتبعتها الجزائر في بداية السبعينات تطلبت أموالا ضخمة، حيث أعدت لها المليارات من الدولارات خاصة مع الاعتماد على الريع البترولي الذي سهل من مهمة توفير السيولة المالية، لكن في المقابل ازدادت حاجة الدولة إلى التكنولوجيا والاستعمال المفرط لبناء المنشآت الصناعية الضخمة، حيث لم يكن بمقدور الدولة على العنصر البشري المحلي فقامت بإبرام عقود متنوعة مثل عقود "المفتاح في اليد" و"المنتج في اليد" وغيرها من الصفقات التي تم إبرامها مع شركات فرنسية وأمريكية ويابانية والتي كانت في حقيقة الأمر صفقات تجارية.

إن ما يمكن استنتاجه في هذه الفترة هو أن القطاع الصناعي يعد أكثر القطاعات التي توسعت فيها دائرة الفساد، إذ تجاوزت الاستثمارات الصناعية 100 مليار دينار أي ما يعادل 20 مليار دولار أمريكي وبعملية حسابية فقد بلغ الفساد حوالي 08 مليار دولار خلال هذه الفترة.

3. الفساد في الفترة (1980-1989):

أما الفساد في هذه الفترة فقد أصبح وسيلة للإثراء الغير مشروع من قبل كبار المسؤولين والموظفين الحكوميين، حيث أصبح الفساد يسرى تحت شعار "كل شيء مسموح به" من طرف القوى النافذة في الحكم، وتتضح هذه السياسة الفاسدة من خلال فتح الدولة لأسواق الفلاح، التي سمحت باستنزاف هائل للموارد المالية وانتهاج سياسة تدعيم الأسعار، وقد بدأت قضايا الفساد تظهر ابتداء من منتصف الثمانينات، وهذا نظرا لتدهور أسعار البترول التي تم الكشف عن أفتنة النظام الفاسد.¹

¹ عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 73.

4. الفساد في الفترة (1990-1999)

تعد هذه المرحلة من أصعب وأعقد المراحل التي مرت بها الجزائر منذ الاستقلال وذلك نتيجة للأزمة الأمنية التي عرفتها هذه الفترة هذا من جهة، ومن جهة ثانية كونها تعتبر مرحلة انتقالية في الاقتصاد الجزائري، حيث تسبب ذلك في شغور مؤسساتي كبير، نتيجة لإعادة هيكلة وخصوصة المؤسسات الاقتصادية.¹

شهدت هذه الفترة انتشار كبير وملفت للانتباه للفساد وخاصة المالي والإداري، وكذا الإصلاحات السياسية (تبني التعددية السياسية) والاقتصادية (التخلي عن الاقتصاد الموجه والتحول إلى الاقتصاد الحر) التي تبناها المشروع في ظل دستور 1989 في تغلغل الفساد في القطاعات الإستراتيجية للدولة والتي تركز الثروة في أيدي قلة من رجال المال والأعمال، حيث برزت ظاهرة الرشوة بجدة في هذه المرحلة الانتقالية والتي تم فيها التنازل عن ممتلكات الدولة بمبالغ رمزية إلى أشخاص نافذين في السلطة تحولوا في فترة وجيزة إلى رجال أعمال فاسدين.

إن ما يميز هذه المرحلة هو أن الفساد لم يعد مثلما كان عليه في السابق بكونه وسيلة لإبعاد الخصوم أو وسيلة للإثراء غير المشروع، وإنما أصبح ظاهرا للعيان ومستفحلا في مختلف الأجهزة والقطاعات، وذلك نتيجة الفراغ المؤسساتي الذي عاشته الجزائر، وضعف القضاء الذي يحاسب ويطبق على هؤلاء المفسدين.

5. الفساد في الفترة (2000 إلى 2010)

عرفت الجزائر في هذه الفترة بعض من النشاط ذلك أن مؤشر فعالية الحكومة عرف نموا حيث ارتفع إلى الدرجة 38.8 درجة سنة 2010، بينما كان 30.7 سنة 2002، حيث أن هناك مجهودات تبذل بدءا من برنامج دعم النمو 2005-2009 و برنامج تنمية الهضاب العليا، من خلال مؤشر ضبط الفساد في الجزائر أن هناك تحسن في هذه الفترة بدءا من سنة 2005 حيث وصل المؤشر 41.5 درجة وفي السنوات التي تليها تراجع إلى مستويات أقل من 40 درجة محاولا الحفاظ على شيء من الاستقرار من خلال إصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد و مكافحته سنة 2006 و الإجراءات المتصلة به الردعية منها و الوقائية .

6. الفساد في الفترة (2010-2019)

شهدت هذه الفترة تحولا كبيرا في منظومة القيم أدت إلى شيوع ثقافة الفساد والإفساد حيث لوحظ تفشي غير مسبوق ولا مثيل له في الدول النامية الأخرى لظاهرة الفساد، والتي مست كل القطاعات دون استثناء، وتشهد الجزائر في السنوات الأخيرة مفارقات عجيبة عقب ظهور مظاهر خطيرة للفساد المالي، تجلت في تورط مسؤولين كبار بفضائح

¹ سارة بوسعيد، "دور إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا" مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013، ص 120.

اختلاس مليارات الدولارات، خاصة مع الأموال الضخمة التي تضح أو تمنح لتمويل الاقتصاد الوطني في إطار كل من برنامج الإنعاش الوطني وبرامج دعم النمو والمخطط الخماسي الأخير 2010-2014 الذي خصص له حوالي 286 مليار دولار، وهي مبالغ ضخمة حولت الجزائر إلى ورشة مفتوحة للكثير من المشاريع الكبرى الخاصة بالبنية التحتية، وفي نفس الوقت حولتها إلى مملكة للفساد بمختلف أشكاله (رشوة، نهب المال العام، إضافة إلى عقد العديد من الصفقات المشبوهة ... إلخ).

وتفيد التقارير أن تفشي الفساد في الجزائر ارتبط أساسا بارتفاع إيرادات النفط التي بلغت 500 مليار دولار خلال العشر سنوات الأخيرة، كما يرجع بعض المحللين أسباب زيادة جرائم الفساد والجرائم الاقتصادية وقضايا الاختلاس والرشوة في السنوات الأخيرة إلى عدم نجاعة آليات المراقبة التي تعتمد عليها الجزائر في متابعة صرف الميزانيات الضخمة المخصصة لتمويل مشاريع البنى التحتية، وعدم نجاعة القضاء.¹

المطلب الثاني: أسباب انتشار الفساد في الجزائر

إن الجزائر وكغيرها من الدول لم تسلم من ظاهرة الفساد، لكن هناك أسباب وعوامل جعلت الظاهرة تنمو بوتيرة أسرع وتنتشر على نطاق واسع وتمثل هذه الأسباب في:

1. الأسباب السياسية:

ولتحديد العامل السياسي في تنامي ظاهرة الفساد في الجزائر نجد ما يلي:

- **الطابع الريعي للدولة:** إن الاعتماد على الريع البترولي ومع التحولات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها خاصة أسعار البترول جعل هذه النعمة تتحول إلى نقمة، فبدل أن توجه الثروة لخدمة التنمية الشاملة نجد أن هذه الثروة وجهت لخدمة فئة معينة والتي تمثل السلطة الفعلية في الجزائر، والتي أطلق عليها الرئيس الراحل محمد بوضياف "الماфия المالية السياسية".²
- **عدم اهتمام القيادة السياسية بمحاربة الفساد:** إن غاية السلطة في نظر ساسة الدول المتخلفة هي البقاء في السلطة، وهذا ما أثبتته واقع هذه الدول من خلال مشاركة مسؤوليها في أعمال الفساد فيما يخص نهب المال العام وتوظيف الأقارب والأصدقاء.
- **عدم التكامل والاندماج:** ويظهر ذلك من خلال التمييز بين المناطق في توزيع الثروة الوطنية وتفضيل جهة على جهة أخرى نتيجة لوجود مسؤولين من أبناء تلك المنطقة في السلطة، وهذا ما يؤدي إلى إحداث نوع

¹ سارة بوسعيد، مرجع سبق ذكره، ص 121.

² عنتر بن مرزوق، عبده مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص ص 79-80.

من التفاوت الاجتماعي، وتنتشر هذه الظاهرة بشكل كبير في الجزائر، وهذا باعتراف رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حيث قال أن بعض المسؤولين يعتمدون الجهوية في القيام بوظائفهم، ما أدى إلى عدم العدالة في توزيع الثروات الوطنية والتي تعتبر سببا ونتيجة في آن واحد لانتشار مظاهر الفساد.¹

2. الأسباب الاقتصادية:

من الأسباب الاقتصادية التي ساهمت في تنامي الفساد وتراجع للتنمية في الجزائر، البنية الهشة للاقتصاد الجزائري، إذ لا يزال اقتصاد الجزائر يعتمد على ما تدره أرباح البترول، حيث تمثل 98% من مداخيل الجزائر، إن إتباع مثل هذه السياسة يجعل الدولة تتدخل في جميع الأنشطة الاقتصادية والحكومية وكذا زيادة حجم الإعانات التي تقدمها الحكومة، مما يفتح المجال أمام الموظفين الحكوميين للتلاعب بهذه الأموال.

- النهج الاقتصادي وأثره في انتشار الفساد: انتهاج الدولة للمذهب الاشتراكي باعتباره النهج الاقتصادي الذي يسمح بتنمية اجتماعية واقتصادية للجميع، غير أنه انبثقت منه عدة مظاهر بحيث سمحت لفئة قليلة من الثراء الفاحش على حساب بقية الشعب، مما أدى إلى ظهور أشكال مختلفة للفساد في الجزائر.
- الانتقال من الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادي: هذا الانتقال جعل الجزائر كغيرها من الدول النامية أرضا خصبة لانتشار الفساد، وهذا ما يتجلى من خلال انتشار الاقتصاد الموازي وما تعرفه الجزائر من حركة مكثفة للسوق السوداء.
- الخصخصة الفوضوية: وتعد هذه الخصخصة الفوضوية التي باشرتها الجزائر من العوامل الاقتصادية التي ساهمت في تنامي ظاهرة الفساد وتدهور للتنمية، حيث تقوم الشركات التي ترغب في شراء مؤسسات حكومية برشوة المسؤولين للحصول عليها، إضافة إلى بيع المؤسسات الوطنية وفق قواعد علمية غير مضبوطة، فعملية بيع المؤسسات عادة ما تتم عن طريق الوساطات، وحسب الأمانة العامة لحزب العمال سابقا السيدة لويزة حنون فإن سياسة الخصخصة أفقدت القطاع العام كل قدراته، وفتحت الباب أمام من لهم نفوذ سياسي في الأتجار بهذه المؤسسات الاقتصادية وغيرها من الأملاك العمومية.²

¹ عنتر بن مرزوق، عبدو مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 82.

² المرجع نفسه، ص 88.

3. الأسباب الدولية:

ساهمت العوامل الخارجية في تكريس ل=الفساد في الجزائر، حيث لا تزال الجزائر رهينة التبعية الخارجية الذي تتزعمه الدول المصنعة، وقد ازدادت براغي التبعية تثبيتا من خلال النموذج التنموي الذي تبنته الجزائر بعد الميثاق الوطني سنة 1976، الذي ألقى الملكية الفردية وعضها بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، فكان من نتائج هذه السياسة التنموية المتبعة ظهور ما يعرف بالكومبرادرية البرجوازية الموالية للغرب، حيث وأنه إضافة إلى كونها أضحت مصدرا من مصادر الاستغلال الداخلي والخارجي، فإنها أصبحت مصدرا للفساد والبحث عن الرجوع.

إن سياسة الاقتراض قد أثرت تأثيرا بليغا على التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني، ذلك أن سياسة البنك الدولي تمتاز بنوع من النفاق، فمعظم البرامج التي قام بتمويلها هي في الحقيقة تخفي حيل الأجهزة البيروقراطية للمؤسسات المالية الدولية، كما تخفي الزبائنية الذي تتعامل به هذه الأجهزة مع دول الجنوب، خاصة في ظل عدم كفاءة النخب الحاكمة من جهة، والفساد الذي يعد أحد أهم خصائص دول الجنوب.

المطلب الثالث: مظاهر الفساد في الجزائر

وتنحصر أهم مظاهر الفساد الاقتصادي في الجزائر خاصة في جانبه المالي في الرشوة، الاختلاس، غسيل الأموال وكذا التهرب الضريبي.

1. الرشوة:

قام المشرع الجزائري على تحريم آفة الرشوة في قانون العقوبات وخصها بمجموعة من المواد، كما تناول بعض الأفعال المخالفة للتشريع المعمول به في إبرام الصفقات العمومية، ونظرا للتطور الحاصل في هذا المجال قام المشرع بتعديل وتحديث هذه المواد لتناسب مع الأفعال المرتكبة.

لقد تضمن القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته العقوبات المقررة لجريمة الرشوة في الباب الرابع منه، وبذلك يكون المشرع قد أخرج هذه الجرائم من مدونة قانون العقوبات، وتطبق جريمة الرشوة العقوبات المقررة ضمن قانون الوقاية من الفساد ومكافحته وذلك بالنسبة للشخص الطبيعي والشخص المعنوي.

وأمام غياب إحصائيات رسمية حول الإدارات الأكثر تعرضا للرشوة في الجزائر فإن التقارير الأمنية أو التحقيقات الصحفية تفيد بأن إدارة الجمارك والبنوك، وإدارة الضرائب وغيرها من المرافق الإدارية التي تنتشر فيها الرشوة بكثرة وتمثل

الرشوة أحد أبرز الأخطار التي أصابت الجزائر، ذلك أنها أصبحت العملة الأساسية المتداولة في المعاملات اليومية وكذا إبرام الصفقات العمومية.¹

2. الاختلاس:

ذكر المشرع الجزائري الاختلاس والتبديد في المادة 119 من قانون العقوبات والتي أجرى عليها جملة من التعديلات، حيث تم إلغائها وتعويضها بالمادة 29 من قانون 06-01 لمكافحة الفساد، حيث عرفها بأنها الاستعمال غير الشرعي للممتلكات والأموال التي بين يدي الموظف الموكلة إليه بحكم الوظيفة أو بسببها.

وتعتبر قضية 26 مليار دولار التي طرحها الوزير الأول السابق عبد الحميد ابراهيمي من أكبر فضائح الفساد التي تم الكشف عنها، وقد أثارت هذه القضية ضجة سياسية وإعلامية كبيرة، خاصة وأنها أثبتت تورط العديد من كبار المسؤولين في الدولة الجزائرية، ومن أهم فضائح الاختلاس 30 مليار دينار جزائري ما يعادل 405 مليون دولار من البنك الوطني الجزائري، وفرار المتهمين إلى لندن وترك نواب البرلمان الجزائري لمناقشة قانون المالية 2006.

وما يؤكد انتشار الاختلاس والنهب الواضح لثروة البلاد هو ما عجت به الجزائر من أخبار لمئات المليارات المنهوبة، وقد اعترف وزير المالية الأسبق مراد مدلسي رحمه الله أن الجزائر ضيعت خلال ثلاث سنوات فقط 104 آلاف مليار سنتيم بسبب سوء التسيير.

3. التهرب الضريبي:

إن شيوع ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر أدى إلى معاناة الاقتصاد الجزائري وهو ما يجرم الدولة من جباية إيرادات ضريبية جمركية كثيرة، وقدر أحد المسؤولين بمديرية الضرائب الجزائري حجم الظاهرة بـ 600 مليار دينار جزائري أي حوالي 2.8 مليار دولار. وأكدت الحكومة الجزائرية في قانون 2008 على ضرورة مواصلة عملية مكافحة التهرب الضريبي والتزوير، وقدرت دراسة أنه ما بين عامي 1996 و 2000 بلغت قيمة التهرب حوالي 100 مليار دينار جزائري، يرفض المعنيون في الكثير من الحكومات فتح ملف التهرب الضريبي والحديث عنه بسبب حساسية الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي، وربما يمس الكثير من المسؤولين أو ذويهم.²

¹دنش لبني، "جريمة الاختلاس والتبديد في التشريع الجزائري"، مذكرة ماجستير في القانون، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر 2007-2008، ص 07.

²دنش لبني، "جريمة الاختلاس والتبديد في التشريع الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص 08.

4. غسيل الأموال:

عرف المشرع الجزائري جريمة تبييض الأموال بالمادة 389 مكرر والذي جاء به القانون 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004 المعدل والمتمم للأمر 156/66¹ المتضمن قانون العقوبات، يعتبر تبييض الأموال:

- تحويل الممتلكات أو نقلها مع علم الفاعل بأنها عائدات إجرامية بغرض إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع لتلك الممتلكات.
- اكتساب لممتلكات أو حيازتها أو استخدامها مع علم الشخص القائم بذلك وقت تلقيها بأنها تشكل عائدات إجرامية.
- المشاركة في ارتكاب أي من الجرائم المقررة وفقا لهذه المادة أو التواطؤ أو التآمر على ارتكابها ومحاولة ارتكابها والمساعدة والتحريض على ذلك وتسهيله وإسداء المشورة بشأنه.

وتعتبر غسيل الأموال من الأنشطة الفرعية والمتلازمة للفساد، وقد أحال المشرع إلى التشريع الساري والمعمول به في هذا المجال حسب المادة 42 من القانون 01-0 من القانون 41/95 المؤرخ في 28 جانفي 1995 ونظرا للظروف التي مرت بها الجزائر جراء العشرية السوداء، فإن المشرع الجزائري لم يتفطن لتجريم الظاهرة إلا مؤخرا ويظهر ذلك جليا من خلال القانون 156/66 المتضمن قانون العقوبات، أين جرم عمليات تبييض الأموال بموجب المادة 389 مكرر وما يليها منه.²

¹ القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10/11/2004 المعدل والمتمم للأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات.

² رضا بابا علي، "جريمة تبييض الأموال وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحته من الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، 5-6 ماي 2009، ص 02.

المبحث الثاني: مؤشرات قياس الفساد في الجزائر وآثاره

من خلال دراستنا فيما سبق عن تطور الفساد الاقتصادي في الجزائر وعن العوامل المساعدة في ذلك، ينبغي الوقوف على مؤشرات قياس هذه الظاهرة وما توجب عنها من آثار سلبية على الجزائر.

المطلب الأول: مؤشرات قياس الفساد في الجزائر

إن تقدير حجم المداخليل غير المشروعة في الجزائر بشكل دقيق أمر صعب تحقيقه في ظل غياب الإحصائيات الدقيقة وكذا التستر عن ذلك، لذلك توجد صعوبات في تتبع حالات الفساد، ولذلك نعلم على الدراسات المتعلقة بالمنظمات الدولية في هذا المجال، ويمكن قياس الفساد استنادا لثلاث طرق هي:

- طريقة البيانات الإحصائية الكلية.
- طريقة البيانات المجمعة بواسطة الضرائب.
- دراسة وبحوث المنظمات الدولية.

1. مؤشر مدركات الفساد:

من خلال الإحصائيات والدراسات التي تقوم بها منظمة الشفافية الدولية فإن الجزائر تحتل المراتب المتأخرة من خلال ترتيب مؤشر مدركات الفساد للفترة الممتدة من 2003 إلى 2016، مما يدل على انتشار الفساد بشكل كبير في الجزائر.¹

¹عروفي بلال، "الحكومة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص 95.

الجدول رقم 05: يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة الممتدة (2003-2016)

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
2.8	3.2	3	3.1	2.8	2.7	2.6	الدرجة
111	99	99	94	97	97	88	الترتيب العالمي
180	180	180	163	159	146	133	عدد الدول المشاركة
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
34	36	36	36	34	2.9	2.9	الدرجة
108	88	100	94	105	112	105	الترتيب العالمي
176	168	175	177	178	182	178	عدد الدول المشاركة

المصدر: مجموعة تقارير منظمة الشفافية الدولية خلال الفترة (2003-2016)

من الجدول السابق يتضح أن الجزائر توجد ضمن مجموعة المتأخرة الترتيب حسب مؤشر مدركات الفساد، ففي سنة 2003 حصلت على درجة سيئة قدرت ب 2.6 واحتلت المرتبة 88 من أصل 133 دولة، ويعود ذلك لتفشي الرشوة والفساد بشكل كبير، ثم شهدت تحسنا طفيفا في 2004-2006 حيث حصلت على درجة 3.1 في 2006 واحتلت المرتبة 84 من أصل 163 دولة، ويرجع ذلك للإجراءات التي اتخذتها الدولة في هذه الفترة لردع ومحاربة الفساد، وفي سنة 2010 و 2011 حافظت الجزائر على نفس مؤشر الفساد حيث حصلت على درجة 2.9 والرتبة 112 من أصل 182 دولة مشاركة، وفي سنة 2012 حصلت على الرتبة 34 من أصل 100 درجة والرتبة 105 من بين 174 دولة مشاركة، وارتفع المؤشر بدرجتين في 2013 حتى 2015 قدرت ب 36 درجة، وهي أحسن درجة تحصلت عليها الجزائر حتى وقتنا الحالي، وفي 2016 انخفضت درجة المؤشر وبفارق نقطتين عن 2015 بتحقيقها 34 درجة حيث احتلت المرتبة 108 من أصل 176 ما يعني أن الجزائر مازالت تعرف مستويات مرتفعة لمختلف مظاهر الفساد وهذا نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات.¹

¹عروفي بلال، "الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص 96.

2. مؤشر دافعي الرشوة في الجزائر:

من نتائج المنظمة أيضا أن الجزائر من الدول المعروفة بدفع الرشاوي، حيث لمعت أن الجزائر لا تمارس الشفافية في منح الصفقات العمومية، ولا تحترم قانون الصفقات في منح المشاريع الاقتصادية للشركات الأجنبية، حيث احتل أهم زبائن الجزائر مراتب غير مشرفة ضمن قائمة الدول التي تتعاطى الرشوة في تعاملاتها، حيث احتلت إسبانيا، فرنسا وإيطاليا المراتب 20، 15، 13 على التوالي، كما أن أسوأ الدول النامية في مجال الفساد والرشاوي والتي تعتبر زبونة للجزائر هي كوريا الجنوبية المرتبة 21، تركيا المرتبة 27، الصين المرتبة 29.

3. مؤشر التنافسية العالمي:

مؤشر التنافسية العالمي يدرس على 138 دولة حول العالم، منها 13 دولة عربية، وتنوع أداء الدول بين التحسن نادرا والتراجع غالبا مع التباين في بعض الأحيان. ومن الدول العربية التي شهدت تحسنا في ترتيبها على المؤشر الإمارات العربية المتحدة، الأردن، المغرب، مصر وإن كان بمعدل مركز واحد في أغلبها، أما الدول التي شهدت تراجعا في ترتيبها على المؤشر فهي: المملكة العربية السعودية، الكويت، البحرين وتونس.¹

¹ ماهي الدول العربية الأكثر تنافسية تاريخ التصفح 2018/10/18 <https://www.elkhabar.com,article> المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس"

الجدول رقم 06: ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة (2015-2017)

الدولة	السنة	2016-2015	2017-2016
قطر	14	14	18
الإمارات	17	17	16
السعودية	25	25	29
الكويت	34	34	38
البحرين	39	39	48
عمان	62	62	66
الأردن	64	64	63
المغرب	72	72	70
الجزائر	79	79	87
تونس	92	92	95
لبنان	101	101	101
مصر	116	116	115
اليمن	/	/	138

المصدر: منظمة الشفافية العالمية لعام 2016-2017 منتدى الاقتصاد العالمي

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزائر احتلت مراتب متأخرة من مؤشر الشفافية العالمي مقارنة بنظيراتها من الدول العربية ما عدى تونس-لبنان-مصر-اليمن، وفي سنة 2018 تقدمت الجزائر بمرتبة واحدة بحلها المركز 92 عالميا من أصل 140 دولة، وهذا يدل على أن غياب التنافسية في الجزائر يفسر الفساد المالي المنتشر في المؤسسات والشركات الجزائرية، والذي بدوره يؤثر على مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية للفساد في الجزائر

إن للفساد آثار اقتصادية عديدة نذكر أهمها خاصة الجانب المالي منها:

1. أثر الفساد الاقتصادي على الاستثمار

من خلال الدراسة التي قام بها البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في الجزائر والتي شملت 562 مؤسسة خاصة وطنية وأجنبية حيث أكد فيها رؤساء المؤسسات الذين تم استجوابهم بأن الفساد يعتبر من بين العوائق الأولى للاستثمار

بالإضافة إلى العائق المالي (الحصول على القروض) ومشكلة العقار الصناعي وتفشي الاقتصاد غير الرسمي وقدر البنك الدولي أن المؤسسات تنفق حوالي 6% من رقم أعمالها على الفساد (الرشوة)، ويرتبط الفساد في الجزائر بثلاث دوائر أساسية هي¹ التجارة الخارجية بعض دوائر الجهاز الحكومي والبنوك.

لقد انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاضاً شديداً ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أهمها مستويات الفساد التي تشهدها الجزائر كل عام، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 07: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (2010-2015) الوحدة: مليون

دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر	2301	2581	1499	1691	1506	-587.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية 2016.

من خلال الجدول نلاحظ تدهور لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت قيمة التدفقات سنة 2010 (2301 مليون دولار) وحققت ارتفاعاً ملحوظاً في سنة 2011 حيث بلغ 2581 مليون دولار وهو أقصى تدفق حققته الجزائر خلال الفترة (2010-2015) وذلك راجع إلى البجوحة المالية، وفي سنة 2012 تنخفض قيمة التدفقات إلى 1499 مليون دولار ويتواصل الانخفاض في 2013 و 2014 ثم تراجع رهيب في سنة 2015 حيث بلغت -587.3 وهي أدنى قيمة تحققت الجزائر خلال هذه الفترة.

2. أثر الفساد الاقتصادي على التنمية في الجزائر

يعد الفساد المصدر الرئيسي لإخفاق جهود التنمية وتكريس الفقر في أي مجتمع من المجتمعات ففي ظل وجود الفساد تتضاءل قدرة الدولة على تحقيق أهدافها التنموية ذات الصلة برفاهية المواطن وتأمين المساواة وتحقيق العدالة، وفي الجزائر فبالرغم من تلك الجهود الكبيرة التي بذلت من أجل دفع عجلة التنمية وزيادة نسبة الرفاهية الاجتماعية إلا أنها وبسبب الممارسات المالية والإدارية غير القانونية، فالأموال الضخمة التي خصصت لبرامج تنموية لم توجه بالشكل اللائق والمناسب، حيث تسعى الجزائر تنويع صادراتها خارج المحروقات، حيث اعتمد برنامج الإنعاش الاقتصادي وتخصيص على

¹ ناجي بن حسين، "تحليل ظاهرة الفساد وسياسات مكافحته إشارة لحالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص

إثره أموال ضخمة لتحقيق أهداف تنموية ولكن ما أدى إليه الفساد شكل ضررا كبيرا على التنمية، من الرشوة والغش واستغلال النفوذ والتهرب الجبائي وغيرها من مظاهر الفساد المالي فحوالي 40% من الناتج الداخلي الإجمالي في الجزائر عبارة عن اقتصاد غير رسمي، الأمر كبد ميزانية الجزائر خسائر كبيرة، كما يقدر حجم التهرب الجبائي بأكثر من 8 مليار دينار أي مليار دولار أمريكي وهو رقم هائل عندما نعرف أن الضريبة على المداخيل في الجزائر يدفعها أساسا الأجراء ما يعني أن جزءا أساسيا من الثروة ومن المجتمع لا يخضع للحماية لعدة اعتبارات أهمها طبيعة الاقتصاد الجزائري ومن جهة الطابع الربيع للنشاط في الجزائر، فلقد تسبب الفساد في تعطيل عجلة التنمية من خلال تصريف الأموال وإنفاقها في غير محلها، وانتشار قضايا التهرب الجبائي والاختلاس والرشوة وغيرها من الظواهر التي عطلت تلك الجهود الكبيرة من أجل التنمية.¹

3. أثر الفساد على الفقر:

يمكن أن نعبر عن مظاهر التباين الاجتماعي في الجزائر من خلال الاحتكار المفرط لأقلية معينة للثروة وازدياد عدد الفقراء وتراجع الطبقة المتوسطة التي أصبحت تزداد فقرا وتعاني من محدودية الإمكانيات والقدرة الشرائية، حيث نجد تركيز الثروة يزداد انحصارا في ثلة قليلة من المجتمع متمثلة في رجال الجيش وكبار المسؤولين ورؤساء الأعمال، ونجد هذه الأقلية التي تمثل 20% من المجتمع تسيطر على أكثر من 50% من الثروات الوطنية وذلك من سنة إلى أخرى ما جعل الطبقة المتوسطة تنهار تماما باعتبارها طبقة المثقفين والمتعلمين المهنيين وذوي الدخول المتوسطة²، وبالتالي فالفساد عطل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن الاستفادة منها لو أحسن التعامل معها، كما أن إضرار الفساد بتوزيع الدخول بشكل غير متكافئ، ومشروع تهميش النسيج الاجتماعي وخلق طبقة فقيرة جدا وطبقة غنية بالانتفاع من موارد الفقراء، أحدث تحولات سريعة ومفاجئة في التركيبة الاجتماعية.

4. أثر الفساد المصرفي

من أثر الفساد الاقتصادي في القطاع المصرفي في الجزائر:

- ارتفاع ظاهرة غسيل الأموال: ذلك أن التزام المصارف الجزائرية بالمراقبة و التحقيق للكشف عن عمليات تبييض الأموال من خلال الامتناع عن التبليغ عن العمليات أو الحالات المشبوهة بحجة مبدأ السرية المصرفية

¹ وارث محمد، "الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 08، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2013، ص 97-100.

² كريمة بقدي، مرجع سابق، ص 155-156.

- المساس بأنظمة المعلوماتية: حيث قام وزير العدل في هذا الصدد عام 2005 بالشروع في تكوين مجموعة من القضاة يختصون في جريمة تبييض الأموال و الجرائم العابرة للحدود¹.
- التحولات المالية المفاجئة: لاشك أن التحولات المالية المفاجئة سواء تلك التي ترد إلى الجزائر أو تخرج منها تحدث تشوهات غير متوقعة علي سوق النقد و الجهاز المصرفي ، و علي سوق رأس المالأي سوق الإقراض المباشر و سوق الأوراق المالية وهو ما يؤدي إلى انهيار هذه الأسواق.

المبحث الثالث: استراتيجيات مكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر

اتخذت الجزائر في إطار محاربة الفساد العديد من التدابير خاصة التشريعية منها خلال سنتي 2004 و 2005 بعد مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وكذلك الاتفاقية الإفريقية لمحاربة الرشوة والفساد، حيث قام المجلس الشعبي الوطني بالمصادقة على قانون الوقاية من الفساد ومحاربه، وقد شكلت الجزائر سنة 2007 عدة لجان متخصصة وفرق أمنية ووفود للسفر إلى الخارج للكشف عن الأموال المهربة واسترجاعها، كما نسجل انضمام الجزائر إلى آلية التقييم من قبل النظراء التي أقرتها مبادرة النيباد، وبذلك يتطلب تخفيض مستوى الفساد إتباع إستراتيجية شاملة تؤثر في سوق الفساد، ولا توجد إستراتيجية موحدة لكل الدول لاختلاف ظروفها وإمكاناتها، وتبقى مهمة مكافحة الفساد قضية سياسية بالدرجة الأولى، من الحاجة الملحة للجهد الدولي².

المطلب الأول: الهيئات المعنية بمكافحة الفساد الاقتصادي في الجزائر

حسب المادة 06 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في فصلها الثاني المتعلق بالتدابير الوقائية أنه: "تكفل كل دولة طرف، ووفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني وجود هيئة أو هيئات حسب الاقتضاء تتولى منع الفساد مع منح هذه الهيئة أو الهيئات ما يلزم من الاستقلالية لتمكينها من الاطلاع بوظائفها بصورة فعالة، وبمناى عن أي تأثير، وينبغي توفير ما يلزم من موارد مادية وموظفين متخصصين"، وبعد مصادقة الجزائر على هذه الاتفاقية أنشأت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ومجلس المحاسبة الجزائري، بالإضافة إلى عدة هيئات أخرى معنية بمكافحة الفساد بمختلف مظاهره.

¹<https://www.manifest.univ-ouargla.dz>

²عبد القادر خليل، "الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 46، المدينة، الجزائر، 2009، ص 99.

1. مجلس المحاسبة:

تم تأسيسه بموجب قانون رقم 80-05 الذي منح له دورا هاما¹، بحيث كان هذا الخير يتمتع بصلاحيات إدارية وقضائية واسعة، كما اعترف هذا القانون بصفة القاضي لأعضائه وسمح بتمثيلهم لدى المجلس الأعلى للقضاء، ولقد تم إعادة النظر في قوانينه في مراحل عديدة كان آخرها المرحلة التي نظمت بمقتضى الأمر 95-20، الذي أعاد مكانة مجلس المحاسبة ورفع دوره وجعل منه هيئة قضائية إدارية.

مجلس المحاسبة مؤسسة مكلفة بالرقابة البعدية على إنفاق الأموال العمومية وحمايتها من التبيد وسوء التسيير ومختلف الاستعمالات اللاقانونية التي تضر بالمصالح المالية للدولة.

أما التقارير السنوية التي يعدها مجلس المحاسبة ترفع إلى رئيس الجمهورية ويرسل نسخة منه إلى المؤسسة التشريعية، ويتضمن هذا التقرير المعاينات والملاحظات الناجمة عن أشغال تحريات المجلس، وتعتبر هذه التقارير أهم الوسائل لممارسة رقابته، فهي لا تلقى الصدى المطلوب ولا سيما لدى الهيئة التشريعية التي يفترض فيها أن تولي العناية اللازمة لمثل هذه التقارير، لأنها إحدى الوسائل التي تساعد على مراقبة النشاط المالي للحكومة.²

2. المرصد الوطني لمكافحة الرشوة والوقاية منها

هو ثاني هيئة وضعت لمحاربة الفساد، حيث تعتبر أداة لتقديم اقتراحات للقضاء على الرشوة ومعاينة ممارستها وإضفاء الشفافية، تم استحداثه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-233 الصادر في 09/07/1996 لكنه لم يصبح عمليا إلا في بداية 1997.

وتتمثل مهام المرصد في جمع المعلومات اللازمة وتنظيمها لكشف وقائع الرشوة واستغلال النفوذ والاختلاسات والاستيلاء غير المشروع على المصالح والمساس بحرية المرشحين للصفقات العمومية، كما يلزم القانون المرصد الوطني لمراقبة الرشوة رفع تقرير سنوي لرئيس الجمهورية يشمل حصيلة نشاطه وتعليقاته واقتراحاته وتوصياته.³

وتجدر الإشارة إلى أن المرصد تعرض لمجموعة من الضغوطات أظهرت عدم قدرته الفعلية في الحد من ظاهرة الفساد، إذ لوحظ أن التنظيم الذي يحكم هذه الهيئة تم تنظيمه بعد مرور 19 شهرا من الإعلان عنه ما يؤكد غياب

¹ قانون رقم 80-05 مؤرخ في 01 مارس 1980 يتعلق بممارسة وظيفة مجلس المحاسبة.

² أجموح نوار، "مجلس المحاسبة نظامه ودوره في الرقابة على المؤسسات الإدارية"، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007، ص 156.

³ المرسوم الرئاسي رقم 96-233 يتعلق بإنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية، العدد 41، 02 جويلية 1996.

الإرادة السياسية في تشجيعه وتحسينه من ناحية ناهيك عن التباطؤ الإداري البيروقراطي للحد من فاعليته من ناحية ثانية.¹

3. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد

قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، نصت المادة 17 من القانون 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته على ضرورة إنشاء هيئة وطنية مكلفة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وهي عبارة عن سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المهنية والاستقلال المالي توضع لدى رئيس الجمهورية، وتحدد تشكيلة الهيئة وتنظيمها وكيفية سيرها عن طريق التنظيم.²

ومن مهام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ما يلي:

- اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ الدولة القانونية وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية.
- تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد، لكل شخص أو هيئة عمومية أو خاصة، واقتراح تدابير خاصة منها ذات الطابع التشريعي والتنظيمي للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المهنية العمومية والخاصة في إعداد قواعد أخلاقيات المهنة.
- إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد.
- التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها.
- السهر على التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي

¹ بقدي كريمة، مرجع سبق ذكره، ص 206.

² القانون 06-01 "المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته" المؤرخ في 20 فيفري 2006 حسب المادة 17.

جدول رقم 08: يوضح أوجه الاختلاف بين الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته والمرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها.

التسمية المقارنة	المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها	الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته
الغرض	مراقبة الرشوة والوقاية منها	تنفيذ الاستراتيجية في مجال مكافحة الفساد
النظام القانوني	لم تحدد طبيعته ويوضع لدى رئيس الحكومة	لها سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية توضع لدى رئيس الجمهورية
استقلالية الهيئة	يقتصر دوره على جمع المعلومات ولا يخضع أعضائه لتأديبة اليمين القانونية	يقوم الموظفون بالاطلاع على المعلومات الشخصية بعد تأديبة اليمين الدستورية
المهام	جمع المعلومات واستغلالها	جمع المعلومات والتحري بشأنها مع الاستعانة بالنيابة
التزويد بالمعلومات		يمكن أن تطلب من كل جهة أية وثائق أو معلومات وكل رفض يعد جريمة إعاقة السير الحسن للعدالة
العلاقة بالسلطة القضائية	لا توجد علاقة	في حالة وجود دلائل يحول الملف إلى السيد وزير العدل الذي يخطر النائب العام لأجل تحريك الدعوى العمومية
السر المهني	لا يوجد ما يلزم بذلك إلا فيما يخص سرية المداوولات	يلتزمون بالسر المهني ويطبق حتى على الأشخاص الذين انتهت علاقتهم بالهيئة

المصدر: عروفي بلال، "الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية، دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011-2012، ص 117.

4. الديوان الوطني لقمع الفساد

تم استحداث الديوان الوطني لقمع الفساد تنفيذًا لتعليمه رئيس الجمهورية رقم 03 المؤرخة في 13 ديسمبر 2009، والتي تضمنت تعزيز آليات مكافحة الفساد ودعمها وهذا على الصعيدين المؤسساتي والعملي وأهم ما نص عليه في المجال المؤسساتي هو ضرورة تعزيز مسعى الدولة بإحداث ديوان مركزي لقمع الفساد بصفته أداة عملياتية تتضافر في إطارها الجهود للتصدي قانونيا لأعمال الفساد الإجرامية وردعها¹، وهذا ما تأكد بصدور الأمر رقم 05/10 المؤرخ

¹ تعليمه رقم 03 لرئيس الجمهورية سنة 2009 المتعلقة بتعيين الهيئة وتفعيل مكافحة الفساد.

في 26 أوت 2010 المتمم للقانون 01/06 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته والذي أضاف الباب الثالث مكرر الذي بموجبه تم إنشاء الديوان المركزي لقمع الفساد.¹

ولكي تكون هذه الهيئات أكثر فعالية ونجاعة لا بد من توافر:

- الدعم السياسي من أعلى هرم في السلطة وكذا مختلف القيادات الوطنية والمحلية.
- الاستقلال السياسي والتنفيذي الضروري للتحدي عن أعمال أعلى القيادات الحكومية وغير الحكومية.
- خضوع أعمال ونشاطات هذه الهيئات لرقابة قضاء مستقل وعادل وكذا لصحافة حرة ونزيهة ومن مجتمع مدني نشط وواعي.

المطلب الثاني: جهود الجزائر في مكافحة الفساد الاقتصادي:

إن مكافحة الفساد شرط ضروري وأساسي لسلامة وفعالية الأنشطة الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول بذلت جهود إضافية لتوفير متطلبات مواجهة الفساد.

1. الإصلاحات الإدارية والاقتصادية:

من الإصلاحات التي عملت الجزائر على بذلها في إطار مكافحة الفساد الاقتصادي والمحافظة على المال العام والثروات المنهوبة ما يلي:²

1.1 الإصلاح الإداري:

بغية التخفيف من آثار الفساد الإداري ومحاربه اعتمدت الجزائر مجموعة من الإصلاحات والتي ظهرت على مختلف الأصعدة منها سن مجموعة من القوانين الرادعة لهذه الظاهرة، كما قامت بمجموعة من الإصلاحات على مستوى الجهاز الإداري أدت إلى عصرنته وتجديد قواعده وأحكامه وإعادة صياغة العلاقة بين الموظف والجهاز الإداري، كما أقيمت جهود ضخمة لمحاربة هذه الظاهرة فيما يخص التوعية واتخاذ إجراءات ردية ورقابية.

- استخدام أساليب الحكومة الإلكترونية لتقليل احتكاك المواطن بالموظف العام وما قد ينجم عن إجراءات مقابل مبالغ مالية معينة.

- الدعوة إلى ميثاق وطني لمكافحة الفساد من الآليات الإدارية والقانونية إلى الالتزام الأخلاقي في كافة القطاعات، تشارك فيه مختلف وحدات المجتمع المدني وجميع مؤسسات الدولة.

2.1 إصلاح نظام الأجور:

¹ المرسوم الرئاسي رقم 426/11 المؤرخ في سبتمبر 2011 المتعلق بتحديد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد، الجريدة الرسمية، العدد 68، 2011.

² سارة بوسعيد، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

يعد إصلاح نظام الأجور أحد السبل لتقليل فرص الفساد الإداري، لأن تحسين أجر الموظف يساعده على تحسين ظروفه الاجتماعية والرفع من أداؤه، وعد قبوله للرشوة أو قيامه بتلاعبات مالية، وهذا ما أجمعت عليه الدراسات النظرية "إذ أنه عندما يحصل الموظفون الحكوميون على رواتب لائقة فإننا نشترى بذلك طبقة عازلة ضد نظام الرعاية والرشوة"، وتظهر أهمية مراجع الشبكة الوطنية للأجور من خلال الزيادة في الجور والتي جاءت لإصلاح الاختلالات الموجودة في النظام القديم، ولتوفير حياة كريمة للموظف العمومي لاسيما وأن تدني الأجور يعد من أسباب انتشار الفساد المالي والإداري في الجزائر، بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية وتشديد المحاسبة وإصلاح السلطة القضائية التي تستوجب النزاهة، وأن تترافق هذه الإصلاحات بضرورة الفصل بين السلطات لأنه كلما اتسعت المسافة بين الجهات التي تطبق القانون كلما قلت فرص ممارسة الفساد، وبالتالي الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية يشكل ضمانا حقيقية لسلامة تطبيق النظام العام.

كذلك تبسيط قوانين الضريبة يحد من الفساد بطريقتين:

- تقييد قدرة المسؤولين على استخدام تقديرهم الشخصي في تطبيق القواعد الضريبية.
- تقليل نسبة التهرب من الضرائب وزيادة الالتزام بسدادها وذلك بخفضها وهذه أيضا إحدى طرق تقليل الاقتصاد غير الرسمي.

3.1 الإصلاح الاقتصادي:

حاولت الجزائر من خلال قانون المالية 2016 إلى اعتماد تدابير ترمي إلى تسهيل الإجراءات، وأخرى بتحفيز الاستثمارات التي تواجه عقبات كبيرة نتيجة ترسيخ الأساليب البيروقراطية في الإدارة الجزائرية وتعقيدات مناخ الأعمال، ومن التدابير المنصوص عليها في القانون إجراءات تحفيزية لتشجيع الاستثمارات كما تم إقرار تدابير تتعلق بتسهيل الوصول إلى العقار الاقتصادي والتمويل، وتبسيط الإجراءات الجبائية من خلال إصلاح النظام الضريبي وتخفيف العبء عن المكلفين بالضريبة وهو ما يسمح بالحد من التهرب الضريبي الذي يمثل أحد أهم مظاهر الفساد المالي والاقتصادي.

2. الإصلاحات المالية:

لقد قامت الجزائر ببذل مجهودات في مكافحة الفساد المالي خاصة فيما يتعلق بالتهرب الضريبي حيث قامت بوضع إجراءات جديدة وتعديل القديمة منها، وذلك من خلال القوانين المالية الصادرة في كل عام وفيما يلي بعض القوانين المالية التي أتت بإصلاحات جبائية.¹

¹ سامية معتوق، "الإصلاح الضريبي كمقارنة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، مداخلة في ملتقى بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 17 أبريل 2016، ص 16-17.

1.2 قانون المالية التكميلي 2010:

تم رفع الغرامات على الغشاشين من خلال المادة 7، وتم التأكيد في هذا القانون عن طرق الدفع للاستفادة من الخصم على القيمة المضافة من أجل الحد من التهرب الضريبي باستخدام الفواتير الوهمية، كما تم في هذا القانون ضمن المادة 18 منه تنظيم تحرير محضر التلبس الجبائي في الظروف التي تشكل تهديد في تحصيل الديون الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة.

2.2 قانون المالية 2012:

تم التشديد على العقوبات المنصوص عليها في المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم خلال المادة 13، لكل من حاول التملص باللجوء إلى أعمال تدليسية في إقرار وعاء أي ضريبة أو حق أو رسم خاضع له أو تصنيفه كليا أو جزئيا قد تصل العقوبات إلى الحبس لـ 10 سنوات.

3.2 قانون المالية 2013

تم إعادة النظر في جدول حساب الضريبة على الملاك لرفع الحد الأدنى إلى 50 مليون دينار من المادة 5 المعدلة للمادة 281 مكرر 8 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، تشديد المراقبة إزاء المتلبسين جبائيا وإقصائهم من كافة الامتيازات الجبائية حسب المادة 12. ومنحت إمكانية تخفيف الغرامات أو الزيادات الجبائية بصيغة تعاقدية حسب المادة 18 من أجل تحفيز المكلفين على دفع الضرائب المتأخرة.

4.2 قانون المالية 2015:

تم توحيد معدل الضريبة على أرباح الشركات ليصبح 23% حسب المادة 12، توسيع مجال تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة لتشمل الأشخاص المعنويين مع رفع سقف التطبيق لرقم الأعمال في حدود 30 مليون دينار مع إلغاء النظام المبسط حسب المادة 06 ونظام التصريح، المراقب وأرباح المهني غير التجارية ليصبح التشريع الجزائري بنظامين فقط: جزائي وحقيقي فقط، كما تم إلغاء المادة 87 مكرر من علاقات العمل لاستبدالها بمواد أخرى.¹

5.2 قانون المالية التكميلي 2015:

تم من خلاله تأسيس برنامج الامتثال الجبائي الإيرادي حيث تكون الأموال المودعة في البنوك من طرف كل شخص طبيعي مهما كانت وضعيته محل إخضاع جزائي يجر بمعدل نسبته 7%، حيث تكون هذه الأموال من مصدر مشروع ولا ترتبط بأي فعل يجره قانون العقوبات والتشريع المنظم لمكافحة غسل الأموال، بعبارة أخرى جاء هذا البرنامج

¹معتوق سامية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

لامتصاص الكتلة النقدية الموجودة في الاقتصاد غير الرسمي مع فرض رسم جزائي صغير بالمقارنة مع الضرائب المفروضة على المكلفين.

ورغم هذه الجهود إلا أنها تبقى قليلة وضعيفة من أجل القضاء على ظاهرة الفساد.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- من خلال دراستنا للتطور التاريخي لظاهرة الفساد الاقتصادي في الجزائر نجد أن هذه الظاهرة قديمة وليست حديثة، لكن في السنوات الأخيرة عرفت بروزا لا مثيل له من خلال الفضائح المالية التي حدثت ومن أهمها فضيحة الخليفة وغيرها من الفضائح الخيرة.
- ومن العوامل التي ساعدت ظهور الفساد الاقتصادي وانتشاره في جميع القطاعات دون استثناء هناك عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، بالإضافة إلى عوامل دولية مهدت الطريق لهذه الظاهرة للتغلغل في أوساط المجتمع الجزائري.
- ومن مظاهر الفساد الاقتصادي وانتشارها بكثرة في الجزائر، الرشوة التي أصبحت السبيل الوحيد لتسهيل الإجراءات والمعاملات، التهرب الضريبي الذي يمارسه أصحاب الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى الاختلاسات التي يقوم بها كبار الموظفين والمسؤولين في الدولة.
- يعيق الفساد الاقتصادي عمليات التنمية في الجزائر، حيث يؤثر سلبا على الاستثمار الذي يعد المحرك الأساسي للتنمية وهذا من خلال المراتب المتدنية التي حققتها الجزائر في مؤشر مدركات الفساد.
- وضعت الجزائر استراتيجيات وآليات قانونية بإصدار قانون مكافحة الفساد والوقاية منه، وإنشاء هيئات وطنية لمكافحة الفساد، إضافة إلى مجلس المحاسبة وغيرها من الآليات والاستراتيجيات التي أنشئت لهذا الغرض، ورغم الدور الفعال الذي تقوم به هذه الهيئات لمحاربة هذه الظاهرة إلا أنها تبقى ناقصة نظرا لاستفحال هذه الظاهرة بشكل كبير.

الخاتمة العامة

إن ظاهرة الفساد الاقتصادي ظاهرة عالمية ذات انتشار كبير وله جذور عميقة ذات أبعاد واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، والفساد ظاهرة قديمة وتختلف درجته من مجتمع إلى آخر، حيث ترتفع نسبته في المجتمعات النامية ذات الاقتصاد الريعي نظرا لتوفر فرص الربح السريع وضعف نظم الرقابة والمساءلة، والفساد مهما تعددت مفاهيمه وأشكاله فهو نقل ما هو ملكية عامة وحق عام إلى استغلاله كملكية خاصة دون وجه حق وبشكل غير مشروع من خلال العبث بمالية الدولة، والفساد بمفهومه الواسع يعبر عن انعدام القيم الأخلاقية وعن غياب الأسس والضوابط التي تحكم السلوك الإنساني والفساد المالي يعد الخطر الكبير الذي عانت منه المجتمعات الإنسانية عبر العصور ولا زالت تعاني منه إلى يومنا هذا.

النتائج واختبار فرضيات:

من خلال دراستنا للفساد الاقتصادي في الاقتصاد الوطني عامة وفي الاقتصاد الجزائري بوجه الخصوص تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أن ظاهرة الفساد عرفت انتشارا في كافة الدول التي تعاني من اضطرابات سياسية وأمنية، وهذا ما جعل الكثير منها دون تحقيق تنمية مستدامة.
- أن الفساد ليس حكرا على القطاع العام فقط وإنما أيضا موجود في القطاع الخاص ويعتبر هذا الأخير مرتبط إلى حد كبير في معظم أشكال الفساد.
- من مظاهر الفساد الرشوة إلى اختلاس المال العام إلى غسيل الأموال والتهرب الضريبي ثم يتبعه إيضاح لأهم الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على تنامي وانتشار هذه المظاهر. هذا ما يفسر أن ظاهرة الفساد هي مرنة جدا لتغير عوامل عدة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
- تكيف معايير الحكم الراشد في البلد والسماح لابتكار الآليات العملية التطبيقية التي تسمح تدريجيا بتطوير الإدارة والحكم، وترفع من مستويات المحاسبة والمساءلة والشفافية، ويرجع ذلك لكون المؤسسات التي خولت لها مهمة مكافحة الفساد هي عبارة عن مؤسسات شكلية إضافة إلى أن الديمقراطية ودولة القانون والحق في المشاركة الشعبية في الجزائر هي عبارة عن شعارات لا أساس لها على أرض الواقع تعبر عن مظاهر شكلية لغياب الحكم الراشد.
- إن ما تشهده الجزائر من اختلاس للأموال وتعاطي الرشاوي والتهرب من دفع الضرائب وتعقد الإجراءات وغيرها تعبر عن حقيقة الفساد في جانبه المالي وتغلغله في أوساط المجتمع الذي تعيشه الجزائر في السنوات الأخيرة وهذا ما تثبته الفرضية الثالثة.

- على الرغم من وجود عدة أساليب واستراتيجيات لمكافحة الفساد إلى أنها دون المستوى المطلوب.
- عدم فعالية وجدوى المؤسسات والهيئات التي رصدتها الجزائر لمحاربة الظاهرة، وذلك لعدم منحها الاستقلالية اللازمة للقيام بدورها لكل حرية.

المقترحات:

بعدها تطرقنا لأهم نتائج الدراسة نقترح فيما يلي بعض الآليات التي نراها ضرورية لتفعيل استراتيجيات مكافحة الفساد وخاصة في الجزائر:

- استخدام الأساليب الإلكترونية لتقليل احتكاك المواطن بالموظف العام وما قد ينجم عنه من إجراءات لتسهيل الإجراءات في مقابل مبالغ مالية.
- ضرورة تفعيل التعاون الدولي لمكافحة الفساد والاستفادة من تجارب بعض الدول المتقدمة.
- ضرورة تشارك مؤسسات الدولة والإعلام وهيئات المحاسبة والمساءلة البرلمانية حول سبل مكافحة الفساد الذي يهدد استمرار الدولة وتوازن المجتمع.
- العمل على أن تكون التعيينات والترقيات في المناصب على أساس الكفاءة والمستوى العلمي لاستفادة من الكفاءات ووجود الرجل المناسب في المكان المناسب.

آفاق الدراسة:

- لقد قمنا في هذا البحث بدراسة أثار الفساد الاقتصادي على الاقتصاد الوطني وإسقاط ذلك على الواقع الجزائري، وهو ما يفتح المجال أمام بحوث لاحقة على ضوء الموضوعات المتصلة بالبحث.
- أثار الفساد الاقتصادي على التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر.
 - دراسة قياسية تحليلية لأثر الفساد على النمو الاقتصادي.
 - دراسة اقتصادية قياسية للأثار الاقتصادية للفساد في الجزائر وذلك باستعمال نماذج القياس والاستبيان.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

• الكتب:

1. أحمد مصطفى محمد معيد، "الآثار الاقتصادية للفساد الإداري"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012.
2. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الفساد الاقتصادي، أسبابه، أشكاله، آثاره، آليات مكافحته"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2019.
3. محمد عبد الحليم عمر، "الإجراءات العملية الإسلامية لعلاج الفساد الاقتصادي، جامعة الأزهر، القاهرة، 2000.
4. علاء فرحان طالب، علي حسين حميدي، "إستراتيجية محاربة الفساد"، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. كمال أمين الوصال، "الفساد، دراسة في الأسباب والآثار الاقتصادية"، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.
6. فايد كريم الركيبات، "الفساد الإداري والمالي مفهومه، آثاره وطرق قياسه وجهود مكافحته"، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
7. محمد خالد المهائبي، "الفساد الإداري والمالي، مظاهره، أسبابه، مدخل الرقابة الحكومية لمكافحته، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
8. هاشم الثمري، إيثار الفتلى، "الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2001.
9. ناجي بن حسين، "تحليل ظاهرة الفساد وسياسات مكافحته إشارة لحالة الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
10. مناور حداد، "أثر الفساد الإداري والمالي على مؤسسات الدولة وسبل معالجته"، كلية الاقتصاد والأعمال، جامعة جدارا، الأردن، 2013.
11. سمير التنير، "الفقر والفساد في العالم العربي"، الطبعة الأولى، دار الساقى، لبنان، 2009.

12. عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود، "الفساد والإصلاح"، منشورات اتحاد العرب، دمشق، 2009.
13. عنتر بن مرزوق عبدو مصطفى، "معضلة الفساد في الجزائر دراسة في الأسباب والحلول"، منشورات جيتلي للنشر والتوزيع، برج بوعريبيج، الجزائر، 2009
- القوانين والمراسيم:
14. القانون رقم 04-15 المؤرخ في 10/11/2004 المعدل والمتمم للأمر 156/66 المتضمن قانون العقوبات.
15. قانون رقم 80-05 مؤرخ في 01 مارس 1980 يتعلق بممارسة وظيفة مجلس المحاسبة.
16. القانون 06-01 "المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته" المؤرخ في 20 فيفري 2006 حسب المادة 17.
17. المرسوم الرئاسي رقم 96-233 يتعلق بإنشاء المرصد الوطني لمراقبة الرشوة والوقاية منها، الجريدة الرسمية، العدد 41، 02 جويلية 1996.
18. المرسوم الرئاسي رقم 03 المتعلق بتعيين الهيئة وتفعيل مكافحة الفساد سنة 2009.
19. المرسوم الرئاسي رقم 11/426 المؤرخ في سبتمبر 2011 المتعلق بتجديد تشكيلة الديوان المركزي لقمع الفساد، الجريدة الرسمية، العدد 68، 2011.
- التقارير:
20. مجموعة تقارير منظمة الشفافية الدولية في مؤشر مدركات الفساد في الفترة (2003-2016).
21. تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2016-2017 منتدى الاقتصاد العالمي ضمن مؤشر التنافسية العالمي وترتيب الدول العربية.
- المجالات والبحوث:
22. محمد عبد الفضيل، "مفهوم الفساد ومعايير"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 309، 2004.
23. دراسة تحليلية لمنظمة الشفافية الدولية مجلة النزاهة والشفافية الدولية للبحوث والدراسات، العدد 07-2016.
24. عبد القادر خليل، "الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد"، مجلة الاقتصاد والتنمية العدد 46، المدية، الجزائر، 2009.
25. عزوان رفيق عابد، دراسة تحليلية لمنظمة الشفافية الدولية، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، العدد 09، العراق، 2016.

26. عطية الجيار، "تجارب بعض الدول العربية في مكافحة الفساد"، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 03، الأردن، 2007.

27. وارث محمد، "الفساد وأثره على الفقر إشارة إلى حالة الجزائر"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 08، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2013.

28. بشير مصطفى، "الفساد الاقتصادي: مدخل في المفهوم والتحليلات"، بحوث اقتصادية عربية (27/26)، لبنان، 2006.

• الملتقيات والمؤتمرات:

29. منصف شرفي، عزالدين بن تركي، "الفساد الإداري، أسبابه، وآثاره وطرق مكافحته"، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 6-7 مارس 2012.

30. نبيل حمادي، "تجربة منظمة الشفافية الدولية في تقييم الفساد، مؤشر مدركات الفساد لعام 2008"، الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، 5-6 ماي 2009.

31. محمد لموسخ، دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحة الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، الجزائر، 5-6 ماي 2009.

32. رضا بابا علي، "جريمة تبييض الأموال وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني حول آليات حماية المال العام ومكافحته من الفساد، كلية الحقوق، جامعة المدية، 5-6 ماي 2009.

33. سامية معتوق، "الإصلاح الضريبي كمقارنة لدمج الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر"، مداخلة في ملتقى بجامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 17 أبريل 2016.

• المذكرات والأطروحات:

34. حاحة عبد العالي، "الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص قانون عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013.

35. كريمة بقدي، "الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011-2012.

36. سارة بوسعيد، " دور إستراتيجية مكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا" مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2012-2013.
37. دنش لبنى، " جريمة الاختلاس والتبديد في التشريع الجزائري"، مذكرة ماجستير في القانون، قسم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر 2007-2008.
38. عروفي بلال، "الحوكمة المحلية ودورها في مكافحة الفساد في المجالس المحلية: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2011-2012.
39. أجموح نوار، "مجلس المحاسبة نظامه ودوره في الرقابة على المؤسسات الإدارية"، مذكرة ماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.

• الاتفاقيات:

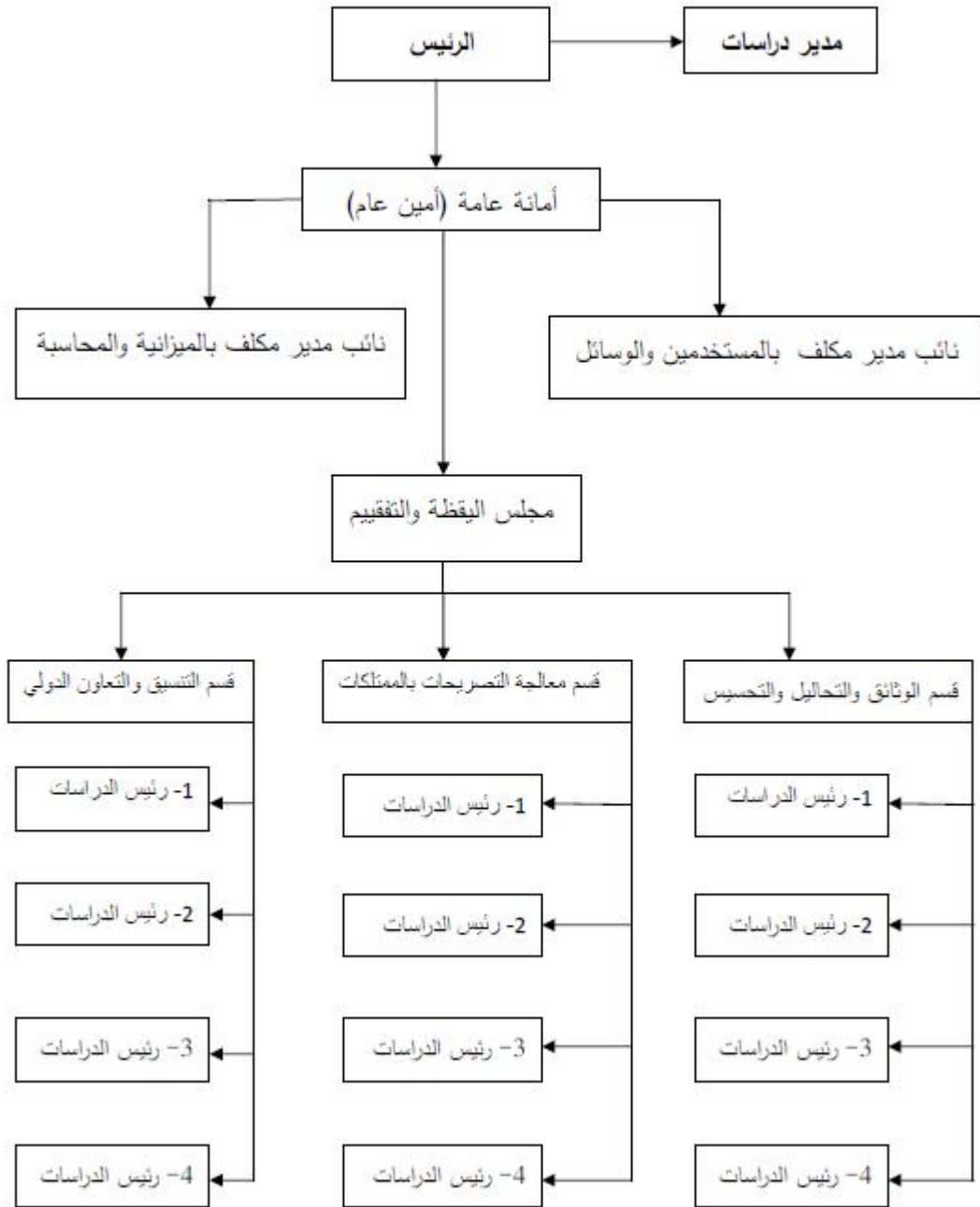
40. الأمم المتحدة "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، نيويورك 2004.

• مواقع الأنترنت:

41. <https://www.elkhabar.com,article>
42. <https://www.manifest.univ-ouargla.dz>
43. <https://www.newtactics.org>

الملاحق

الملحق رقم (1): الهيكل التنظيمي للهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته



ملخص:

لم تعد ظاهرة الفساد الاقتصادي محصورة في أطر وطنية وجغرافية محدودة، بل أصبحت مشكلة ذات طابع دولي، فلا يكاد يخلو اقتصاد إلا وبه دائرة النشاطات غير المشروعة، حيث أخذت هذه الظاهرة منحى متزايد من سنة إلى أخرى وخلفت آثار مدمرة خاصة في اقتصاديات الدول الضعيفة، رغم الجهود الدولية المبذولة لمكافحة والحد من انتشار الفساد الاقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول التي عرفت انتشار هذه الظاهرة واتخاذها أشكال وصور عديدة، لكن الملفت للانتباه هو التغير الملاحظ من حجم وتأثير هذا الفساد خلال فترة التسعينات مع الانتقال إلى اقتصاد السوق، فإزالة احتكار التجارة الخارجية، تسريح العمال، تفكيك القطاع العام، الأوضاع الأمنية، أزمة المديونية... إلخ كلها عوامل ساعدت على انتشار الفساد الاقتصادي، لذلك فإن مكافحة هذا الأخير تعتبر تحدياً من أجل تحسين مناخ الاستثمار والانفتاح الخارجي ونجاح برامج الإصلاحات الاقتصادية وكذا النمو.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الفساد المالي، الفساد الاقتصادي، القطاع المصرفي...

Résumé:

Le phénomène de la corruption économique ne se limite plus à des cadres nationaux et géographiques limités, mais est devenu un problème de nature internationale, et il n'est guère sans économie, sauf avec un cercle d'activités illégales, où ce phénomène a pris une tendance croissante d'année en année et a eu des effets dévastateurs, en particulier dans les économies des pays vulnérables, en dépit des efforts internationaux pour lutter et réduire la propagation de la corruption économique, et l'Algérie, comme d'autres pays qui ont connu la propagation de ce phénomène et ses nombreuses formes et images, mais l'attention est sur le changement observé à travers la taille et l'impact de cette corruption. Les années 1990 avec la transition vers une économie de marché, la suppression du monopole du commerce extérieur, les licenciements, le démantèlement du secteur public, les conditions de sécurité, la crise de la dette... Tous ont contribué à la propagation de la corruption économique, de sorte que la lutte contre cette dernière est un défi afin d'améliorer le climat d'investissement, l'ouverture extérieure, et le succès des programmes de réforme économique ainsi que la croissance.

Mots clé : la corruption ; Corruption financière ; Corruption économique ... ;